الأمم المتحدة S/PV.8525

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٢٥

الأربعاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد شولتز
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد نتسواني
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1914086 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيدة فور والسفير غوستافو ميسا – كوادرا، الممثل الدائم لبيرو، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن.

اليوم، يسرني للغاية أن أبلغ المجلس بالتقدم المحرز على صعيد تنفيذ اتفاق الحديدة. فخلال المدة بين ١١ و ١٤ أيار/مايو، قامت جماعة أنصار الله بعملية إعادة نشر أولية لقواتها من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى تحت مراقبة الأمم المتحدة. وكان زميلي الفريق مايكل لوليسغارد وأعضاء فريقه من بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة موجودين في كل من هذه الموانئ الثلاثة لرصد عمليات إعادة النشر تلك والتحقق منها.

وأكدت بعثته أن أنصار الله قد امتثلوا تمامًا طوال الانسحاب وأنهم كانوا متعاونين للغاية. وغادرت القوات العسكرية لأنصار الله هذه الموانئ الثلاثة.

وأود أن أهنئ االفريق وفريقه على هذا الإنجاز، وأعرب عن امتناني لهما على ثباتهما في دعمهما لاتفاق الحديدة، الذي تم التوصل إليه في السويد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وسيسمح هذا التقدم للأمم المتحدة بالاضطلاع بدور رائد في دعم مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية في الإدارة والتفتيش في الموانئ، بما في ذلك المراقبة المعززة من قبل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، مع وجود مفتشين على استعداد للنشر.

إن الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في تحسين إنتاجية وكفاءة ميناء الحديدة. ويرسل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفرقة إلى الميناء لوضع المصابيح لمساعدة السفن على الإبحار بأمان، وإصلاح المرافق، وتحديث الأرصفة، والمساعدة في إزالة الألغام من المحيط الخارجي لمرفق الميناء. وبالإضافة إلى ذلك، ابتداءً من يوم السبت، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم ٠٠٠ ٤ شخص في الحديدة، الذين سيتم توظيفهم في برامج الأشغال العامة. لذلك، هناك علامات على بداية جديدة في الحديدة. وأود القول إن التغيير في الحديدة أصبح الآن حقيقة واقعة.

وكما قلت للمجلس مرات عدة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر، عندما أبرم هذا الاتفاق في السويد، لم نتوقع أبدا أن يكون تنفيذ هذا الاتفاق سهلاً، ولم يكن الأمر كذلك. ولكن بفضل الالتزام المستمر للأطراف والائتلاف، والدعم السريع والحاسم من جانب المجلس وقيادة بعثة الفريق لوليسغارد، بعثة

الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، رأينا أخيراً تلك الخطوة الملموسة الأولى صوب تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في السويد في شهر كانون الأول/ديسمبر.

وأنا ممتن لعبد الملك الحوثي على التزامه ولأنصار الله على الوفاء بهذه الوعود. ويظهر ذلك جديتهم والتزامهم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ستوكهولم. وأثني عليهم لكونهم أول من يعيد نشر قواتهم، كما اتفق على ذلك أصلاً. وهذا إجراء يستحق كل الترحيب.

وأود أيضًا أن أضيف، وأنا متأكد من أننا سنسمع ذلك لاحقًا، أن الحكومة اليمنية كانت ثابتة في تأكيد التزامها بإعادة الانتشار، كما تم التفاوض على ذلك والاتفاق عليه في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار. وهذا الأمر أيضا يستحق كل الثناء. لقد أتيحت لي الفرصة للقاء الممثل الدائم أمس. وناقشنا هذا الالتزام ذاته، وهو أمر واضح لا لبس فيه. وأنا ممتن للغاية للرئيس هادي منصور على قيادته المستمرة. وأعلم أنه ملتزم شخصياً بالتنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة، وكثيراً ما أصر، على وجه الخصوص، على الأهمية القصوى لعمليات إعادة الانتشار.

إن هذه اللحظة لحظة مهمة. ويتعين الاعتزاز بهذه اللحظات، التي لا تتكرر كما نأمل. لكن هذه بالطبع، ليست سوى البداية. ويجب أن تتبع عمليات إعادة التوزيع، وأنا متأكد من ذلك، إجراءات ملموسة من جانب الأطراف للوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق ستوكهولم. وأعلم أننا سوف نسمع المزيد عن هذا لاحقًا. ونود من الأطراف أن تضمن الحفاظ على الزخم الذي بدأنا نراه من خلال تنفيذ الخطوات اللاحقة لعمليات إعادة التوزيع المتبادلة، والتحقق منها ومراقبتها من قبل الأطراف، وضمان الدعم الذي نحتاجه في الأمم المتحدة لتعزيز دورنا الذي نقوم به في الموانئ. وإذا لم نشهد تحقيق تقدم إلى الأمام، فإن اتفاقية الحديدة ستظل في الحالة غير المستقرة التي شهدناها هذا العام.

إنني أدعو كلا الطرفين إلى الاتفاق على الخطة التشغيلية للمرحلة الثانية التي يتفاوض عليها الفريق لوليسغارد، لكي نتمكن من الاستمرار في رؤية تقدم في الحديدة. وبمجرد الانتهاء من التوصل إلى اتفاق، وتنفيذ بقية المرحلتين الأولى والثانية، سيقوم الطرفان برصد جميع عمليات إعادة التوزيع والتحقق منها والإبلاغ عنها على النحو المتفق عليه من خلال لجنة تنسيق إعادة التوزيع، المُمَثلين فيها. ويتابع مكتبي أيضًا إبرام اتفاق مع الطرفين بشأن نهج يتعلق بمسألة قوات الأمن المحلية بالتوازي مع مفاوضات إعادة الانتشار.

وآمل أن يسمح التقدم الذي نشهده والخطوات اللاحقة التي يعتزم الطرفان اتخاذها بمناطق إضافية في الحديدة، مثل حي الدريهيمي، أن يتيح الاستفادة من المزايا الفورية لزيادة المساعدات الإنسانية. وبالطبع، سوف نستمع إلى المزيد بشأن هذه الأمور من زملائنا، السيد لوكوك والسيدة فور. وكان الغرض من اتفاق الحديدة، الذي فكرنا فيه نحن والأطراف طوال الوقت، تحسين الحالة الإنسانية هناك وفي بقية اليمن، وكان ذلك هدفه.

لقد شجعتني الخطوات التي اتخذها الطرفان لمعالجة المسائل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية لاتفاقية الحديدة، وبالأخص النظر في إيرادات الموانئ. وقد اجتمع ممثلو الطرفين في عمان أمس واليوم مع مكتبي لمناقشة هذه المسائل. ويجب أن أشدد على أهمية تلك المناقشات، لأن الهدف منها هو ضمان استخدام عائدات الموانئ لصالح الشعب اليمني ودفع الرواتب عبر خطوط القتال الأمامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة الأردن على إتاحتها عقد هذا الاجتماع واستضافته.

وعلى الرغم من أهمية الأيام القليلة الماضية، لا يزال اليمن على مفترق طرق بين الحرب والسلام. ورغم أن وقف إطلاق النار في الحديدة لا يزال ساريا بشكل عام، وهذه عبارات أختارها بعناية، فإن اشتداد حدة الصراع في أجزاء أخرى من البلد، وأنا متأكد من أننا سوف نسمع عن ذلك قريبا، لا يزال

أمرا ينذر بالخطر. ويشكل هذا الزخم من جميع جوانبه المختلفة تذكيرا بأن الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس كما سبق وأن وصفت ذلك، يمكن أن تتلاشى بسهولة. ولا يمكننا تجاهل كيفية تأثير الحرب على العملية السياسية والتحرك نحو إحلال السلام. إن إيجاد طريقنا للتوصل إلى حل سياسي هو دائمًا عملية دقيقة ومسار هش.

لكن سيتيح لنا التقدم الملموس الذي تم تحقيقه في الحديدة، بل وينبغي أن يجعلنا نتطلع إلى إجراء مفاوضات لإنهاء الصراع وتمكين استئناف المفاوضات السياسية والتوصل إلى حل سياسي للصراع. وكما أوضح لي الكثير من اليمنيين، فإن الحل الشامل فقط هو الذي سيكون قادرًا على تمكين اليمن من التوصل إلى سلام دائم.

لقد مرت ثلاث سنوات على مناقشة الأطراف للسياسة، وثلاث سنوات على حصولها على شرف الاجتماع في الكويت في عام ٢٠١٦. وقد حان الوقت لمنحها الفرصة للقيام بذلك مرة أخرى. وآمل أن تتمكن الأطراف من الشروع في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي في أقرب وقت ممكن. لقد وضعت الكثير من الأسس لتلك المناقشات، والمبادئ الأساسية لذلك الحل معروفة جيدًا، على الأقل بسبب تلك الأشهر الثلاثة في الكويت، قبل ثلاث سنوات. وستسترشد تلك المناقشات بقرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وستتطلب المفاوضات، وهي المحور الرئيسي لرسالتي، الصبر وحسن النية وبطبيعة الحال تنازلات تتجاوز ما رأيناه من قبل.

ولن يكون حل هذا النزاع ممكنًا إلا إذا ضمنا أصوات مجموعة واسعة من اليمنيين. إن إشراك النساء بشكل خاص في عملية السلام سيحدد مستقبل مشاركتهن خلال المرحلة الانتقالية. وأنا ألزم مكتبي من جديد ليكرس جهوده لتحقيق ذلك الاقتراح. وكان إسهام المجموعة الاستشارية النسائية اليمنية، التي كانت معنا في المحادثات وفي ما بين المحادثات، ذا قيمة بالفعل خلال مشاورات ستوكهولم، ويتعين أن يوفر الأساس للوصول على نطاق أوسع بكثير إلى النساء اليمنيات اللائي يلزمن بيوتهن، في الخطوط الأمامية، من أجل رعاية أسرهن.

وقابلت الشهر الماضي ثمانية ممثلين عن المجموعة الاستشارية التقنية في اسكتلندا، حيث قمنا بطرح أفكار للتنفيذ الشامل لاتفاق السلام وبشأن كيفية الحفاظ على الاستقرار في اليمن خلال مرحلة ما بعد اتفاق السلام.

لقد جاؤوا بصعوبة بالغة إلى المملكة المتحدة. فالسفر من اليمن ليس بالمسألة البسيطة ولا الآمنة. وأود أن أسجل امتناني لهم على المخاطر التي خاضوها وعلى النصائح التي قدموها. ومرة أخرى، سنعتمد على تلك العلاقة، إذ ننتقل إلى استعراض الخيارات السياسية لحل هذا النزاع.

وأود أن أؤكد مرة أخرى، إذا جاز لي، على أهمية تعزيز مشاركة الجنوبيين في عملية السلام. فقد التقيت عدة مجموعات من الجنوبيين خلال السنة الماضية. ولنا مكتب في عدن الآن يقوده موظف سياسي بالأمم المتحدة مميز جدا وذو خبرة. وأنا ممتن للالتزام الذي أظهرته لنا تلك المجموعات من أجل ضمان أن يتم تناول شواغلها بشأن مستقبلها في حوار مع جميع المجموعات اليمنية وفي إطار الممارسة السياسية اليمنية والحكم اليمني. ذلك هو الالتزام الذي أبدته لنا، غير أننا يجب أن نحافظ على العلاقة الوثيقة جدا معها للتأكد من أننا نسمعها وأننا نصغي إلى تطلعاتها.

هناك بوادر أمل. لا يمكن لأي شيء أو ينبغي له إزالة أو التقليل من ترحيبنا بعمليات إعادة الانتشار التي تمت في الأيام الأخيرة في الحديدة وبآفاق حدوث المزيد. غير أنه كانت هناك علامات مزعجة في الأيام الأخيرة. فللحرب عادة هي المزايدة على السلام – فأثرها سلبية بقدر أكبر من الأثر الإيجابي للمكاسب التي تتحقق بشق الأنفس صوب إنهاء الحرب.

والسهولة التي يمكن بها تقليص التقدم أو القضاء عليه مخيفة بالفعل. وأعتقد أن ذلك أيضا درس من الأيام الأخيرة. يمكن إحراز التقدم؛ ويمكن تهديد التقدم.

وأخيرا، ما أود أن أطلبه من أعضاء المجلس أولا هو أن يرحبوا بإعادة الانتشار التي رأيناها في الحديدة في الأيام القليلة الماضية. وينبغي لنا كذلك أن نرحب بالتزام كلا الطرفين بعمليات إعادة الانتشار هذه، ونحثهما على العمل بسرعة مع اللواء لوليسغارد على تنفيذ ما تبقى من عمليات إعادة الانتشار، وعلى ذلك الأساس، ومن خلال المجلس، للعمل معنا عاجلا على حل سياسي. ولا بد من حماية هذه البدايات من خطر الحرب. ويجب علينا ألا نسمح للحرب بأن تبعد السلام عن طاولة المفاوضات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): أولا سأقدم لمجلس الأمن – استكمالا لما قاله السيد غريفيث للتو، ولكن من دون تكراره – تقريرا بآخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية العامة. وثانيا، سألخص التحديات الراهنة التي نواجهها في الاستجابة. وثالثا، سأتكلم بإيجاز عن ما أنجزته أكبر عملية إنسانية في العالم – وهي العملية الجارية في اليمن – وما تواصل إنجازه. ورابعا، سأحدد ما نحتاج إليه من مساعدة من المجلس في هذه المرحلة.

أولا، بشأن الحالة الإنسانية الراهنة، لا يزال شبح المجاعة يلوح في الأفق. فلا يزال عشرة ملايين يمني يعتمدون على المساعدات الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة. وقد طال تجدد تفشي وباء الكوليرا بالفعل ٣٠٠ ٠٠٠ شخص هذا العام، بالمقارنة مع ٣٧٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠١٨ بأكمله. ولحسن الحظ، يبدو أن عدد الحالات الجديدة يتجه نحو الانخفاض في الأيام الأخيرة؛ بيد أن من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان ذلك سيستمر.

ثانيا، فيما يتعلق بالتحديات الراهنة فإن العنف لا يزال متواصلا، كما ذكر السيد غريفيث للتو. ففي الربع الأول من العام، أبلغ عن أكثر من ٩٠٠ إصابة في صفوف المدنيين، وإنها لحقيقة واقعة في حرب اليمن أن المدنيين أكثر عرضة للموت في منازلهم من أي مكان آخر بسبب الحرب. وكذلك يؤثر القتال على عملية المساعدة. ولأن العديد من الطرق الرئيسية غير صالحة للاستخدام، يعتمد المسافرون والتجار والوكالات الإنسانية في تنقلهم الآن على خليط من الطرق الفرعية والممرات الجبلية، التي كثيرا ما تمر عبر مناطق غير آمنة مع العديد من نقاط التفتيش. ويستغرق الشاحنات الثقيلة الآن، بما في ذلك تلك التي تحمل المعونة الغذائية، أكثر من ٦٠ من ساعة للتنقل بين صنعاء وعدن – وهي فترة أطول بأربع مرات مما كان عليه الحال. وفي الآونة الأخيرة، أغلقت بالفعل إحدى الطرق الرئيسية بين عدن وصنعاء، التي من دونها ستصبح العمليات الإنسانية أبطأ وأكثر تكلفة.

ولا تزال القيود الحادة التي تفرضها الأطراف تشكل مشكلة رئيسية. ففي شباط/فبراير وآذار/مارس، تأثر أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص جراء تأخير وصول المساعدات أو انقطاعها. والقيود المفروضة على حركة السلع والموظفين تمثل، إلى حد كبير، أكبر سبب للتأخير. وقد حدثت الغالبية العظمى من هذه الحوادث في المناطق التي تسيطر عليها السلطات التابعة لحركة أنصار الله، ولكن هناك الكثير من المشاكل الناشئة عن القرارات التي يتخذها الآخرون كذلك. وقد أجرينا مناقشات مكثفة، على مدى الأسابيع القليلة الماضية، مع السلطات التابعة لحركة أنصار الله بشأن الخطوات اللازمة لضمان إيصال جميع المساعدات في اليمن بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وهذه المناقشات تمضي قدما، ويحدوني الأمل في أن يتم قريبا تنفيذ

التدابير المتفق عليها سابقا – بما في ذلك التسجيل البيومتري للمستفيدين – تنفيذا كاملا.

إننا نحرز تقدما بشأن بعض المسائل. ففي ٥ أيار/مايو، وصلت بعثة مشتركة للأمم المتحدة إلى مطاحن البحر الأحمر مرة أخرى – للمرة الثانية فقط منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأود أن أنوه بالدعم الذي تلقيناه لتلك البعثة، بما في ذلك الضمانات الأمنية المقدمة من جميع الأطراف. فقد سافر فريق التقييم من عدن إلى الحديدة عبر المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وكان التحالف متعاونا بصفة خاصة في تيسير تلك التحركات. وذلك مثال على كيف أن تفادي التضارب مع التحالف لا يزال يشكل عامل تمكين رئيسي للاستجابة في جميع أنحاء اليمن. ويعمل الفنيون الآن في مطاحن البحر الأحمر لتقييم الأضرار وإصلاح المعدات ومعالجة ما يمكن إنقاذه من الحبوب. وقد يستغرق ذلك عدة أسابيع.

لقد أشرت في الشهر الماضي، إلى مخاوفنا إزاء ناقلة النفط FSO SAFER (انظر S/PV.8512) فالناقلة، التي يذكر المجلس أنها راسية قبالة سواحل الحديدة، ولم تتم صيانتها منذ عام ٢٠١٥ وهي عرضة لخطر التهتك أو الانفجار، مع احتمال تسرب ١,١ مليون برميل من النفط في البحر الأحمر. ولكي نعطي فكرة عن حجم المشكلة، فإن ذلك يعادل أربعة أضعاف الكمية التي تسربت نتيجة كارثة إكسون فالديز قبل ٣٠ عاما. وقد أكدت لنا جميع الأطراف الآن أنه يمكن المضي قدما بمساعدة تقنية لناقلة النفط FSO SAFER. ويخطط فريق التقييم التابع للأمم المتحدة للذهاب إلى الموقع في القريب العاجل حتى نتمكن من التفكير في أفضل السبل للتقليل من المخاطر إلى أدنى حد.

ثالثا، أود أن أتناول ما تمكنا من إنجازه، على الرغم من جميع المشاكل، بشأن ما لا تزال تشكل أكبر عملية إنسانية في العالم، كما قلت. ففي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، عملت ١٣٠ وكالة معا لتوفير الغذاء والمياه والرعاية الصحية وغير ذلك من أشكال المساعدة لـ ٩,٨ ملايين شخص. وفي آذار/مارس، قام برنامج الأغذية العالمي بإطعام ١٠,٦ ملايين شخص؛ وذلك أكثر منه في أي شهر سابق. وفي نيسان/أبريل، وصلت حملة التلقيح ضد الكوليرا إلى ١,١ مليون شخص في صنعاء.

ولدينا الآن تأكيد إضافي مستقل بأن المساعدة تصل إلى الناس. وقد أصدر مكتبي، بتمويل من أكبر جهاتنا المانحة، تكليفا بإجراء عملية رصد من قبل طرف ثالث مستقل تغطي كامل الاستجابة. وقد جمعت البيانات من ١٠٨ منطقة في جميع أنحاء البلد، باستخدام مزيج من الدراسات الاستقصائية للمستفيدين ومقابلات مع مبلغين رئيسيين. وتم الاتصال بالآلاف من الأشخاص وسئلوا عن المساعدات الإنسانية التي تلقوها. وتروي النتائج قصة جلية. فقد أكد حوالى ٩٤ في المائة من العينة التي اختيرت عشوائيا من المستفيدين من المعونة الغذائية أنهم تلقوا سلال غذاء، وأكد ٩٦ في المائة منهم أنهم راضون عن عملية التوزيع. وتم التأكيد على الخدمات الصحية التي قالت الوكالات الإنسانية إنها قدمتها في ٩٥ في المائة من المرافق. وأكد المستفيدون أن الشبكات المائية المدعومة من قبل الوكالات كانت فعالة بنسبة ٨٤ في المائة في ذلك الوقت.

وأحد الأسئلة التي كثيرا ما توجه إلي هو ما إذا كنا نشهد انخفاضا في المعاناة وخطر المجاعة نتيجة لعملية الإغاثة الهائلة التي نواصل تنفيذها. ولكي نكون واضحين فقد كان هدفنا الأول هو الحفاظ على أرواح الناس، ومن الواضح أننا قد نجحنا في تحقيقه بقدر معقول. فلم يحدث أي انتشار للمجاعة على الأقل حتى الآن. ولكننا بدأنا نلاحظ الآن انطلاقة أكثر إيجابية ونتائج مستدامة. وقبل عام، أشارت تقديرات الوكالات إلى أن ١٠٧ من المناطق في البلد معرضة لخطر المجاعة. واستنادا إلى البيانات المتاحة لنا اليوم، فقد تحسنت الحالة الغذائية والتغذوية في أكثر من نصف تلك المناطق ولم يعد خمس منها اليوم عرضة لخطر المجاعة. وبالمثل لم يعد خمس من تلك المناطق التي كانت عرضة

لخطر المجاعة في العام الماضي مثلما كانت عليه. ولم يكن ذلك ممكنا إلا بسبب التمويل الجيد لعملياتنا في العام الماضي نسبيا.

وأنتقل إلى نقطتي الرابعة والأخيرة: المساعدة التي نسعى إليها من المجلس. ويعدُّ التمويل المسألة الأكثر إلحاحا. ولن تكون التحسينات الطفيفة التي وصفتها للتو مستدامة ما لم تواصل الجهات المانحة تمويل عمليات الإغاثة. ويذكر المجلس أني قلت في الشهر الماضي أن خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ لم تتلق سوى ٦ في المائة من الموارد المطلوبة، وأن تخفيضات كبيرة لأنشطة الإغاثة الأساسية باتت وشيكة. وحتى اليوم توفرت نسبة ٢٠ في المائة فقط من الموارد المطلوبة. وأود أن أشكر على وجه الخصوص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لتمويلهما منذ الشهر الماضي، والذي، كما أفهم، جاء وفاء بالتعهد الذي أعلنتاه في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولكن لا يزال الطريق طويلا أمامنا. وندعو مرة أخرى جميع الجهات المانحة إلى الوفاء الكامل بتعهداتها المعلنة في جنيف في شباط/فبراير. وأتطلع إلى السفر إلى الرياض مرة أخرى في الأيام القليلة المقبلة للالتقاء بالمسؤولين السعوديين والإماراتيين لإنهاء الترتيبات المتعلقة بالتعهدات المشتركة الجديدة المعلن عنها في جنيف بقيمة ١ بليون دولار. وكانت الإعانة الإجمالية لهاتين الجهتين المانحتين للأمم المتحدة في العام الماضي مفيدة جدا في تعزيز عملية المعونة. وما زلت أرى أن ذلك النهج الذي اتباعه يعد أفضل الممارسات المتبعة في تقديم المنح والدعم الإنساني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

السيدة فور (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أتشاطر أفكار السيد غريفيث والسيد لوكوك.

في الشهر الماضي، كانت مجموعة من أطفال المدارس في صنعاء تجلس وتتعلم في إحدى قاعات الدراسة مثلما يفعل الأطفال في جميع أنحاء العالم كل يوم. وكان معظمهم دون سن التاسعة. وكان موعد الغداء قد حان تقريبا عندما أدى حادث مفاجئ إلى تحطيم النوافذ. فتطايرت شظايا القذيفة المتناثرة والزجاج المحطم داخل الفصول الدراسية. فتصوروا مدى الخوف الذي أصاب هؤلاء الأطفال. وتصوروا الرعب الذي أصاب آباءهم من إرسالهم إلى المدرسة في ذلك اليوم لتلقي التعليم الذي يستحقونه مثل جميع الأطفال. وتصوروا الآلام التي عانت منها أسر الـ ١٤ طفلا الذين لم يعودوا إلى البيت في ذلك اليوم أبدا، أو القلق الذي تعانيه أسر الـ١٦ طفلا الآخرين الذين أصيبوا بجروح خطيرة ويصارعون لأجل حياتهم في المستشفى، أو أولئك الطلاب الآخرين الذين سوف يعيشون بتلك الصدمة التي سببها لهم ذلك اليوم لبقية حياتهم.

وفي جميع النزاعات عادة ما يكون الأطفال أول الفئات وأشدها معاناة. ومنذ اندلاع القتال في اليمن قبل أربع سنوات قتل ٣٠٠ ٧ من الأطفال أو أصيبوا بجراح خطيرة. وهذه هي الأرقام التي جرى التحقق منها. ولا شك أن الأعداد الحقيقية أكبر بكثير. ولا يزال القتال مستمرا في ٣٠ منطقة من مناطق النزاع، ويقيم فيها ما يقرب من ١,٢ مليون طفل. وفي كل يوم، يلقى ثمانية أطفال حتفهم أو يصابون أو يجندون للقتال. وفي كل ١٠ دقائق كل يموت طفل آخر لأسباب يمكن الوقاية منها مثل نقص الغذاء، إذ يعاني ٠٠٠ ٣٦٠ طفل من سوء التغذية الحاد. والواقع أن نصف الأطفال دون الخامسة من العمر في اليمن ويبلغ عددهم – ٢,٥ مليون طفل – يعانون من توقف النمو. وكما يعلم المجلس فإن توقف النمو مرض لا شفاء منه. ويموت الأطفال من انعدام أبسط اللقاحات – وتوفي بالفعل ١٥١ طفلا بمرض الدفتيريا منذ آب/أغسطس الماضي – أو بسبب الكوليرا والإسهال المائي الحاد. وعلى الرغم من أفضل

الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك إعطاء ما يزيد على مليوني جرعة من لقاحات الكوليرا عن طريق الفم خلال العام الماضي، لا تزال هناك ١٣٥ ٠٠٠ حالة مشتبه بها وتم الإبلاغ عنها حتى الآن هذا العام بين الأطفال. وتوفي أكثر من ٣ ٣٠٠ شخص بسبب الكوليرا منذ عام ٢٠١٧، بمن فيهم ١٥٣ طفلا منذ كانون الثاني/يناير وحده – ومن المتوقع ارتفاع هذا العدد مع اقتراب موسم الأمطار. وكما هو الحال دائما، فإن الأطفال هم من يموتون أولا.

وتحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل من قبل جميع أطراف النزاع منذ اندلاعه. ومن المرجح أن يكون ذلك العدد أعلى بكثير – في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وإذ تتعرض حياة الأطفال للخطر، فكذلك عقولهم. فهناك ما يزيد على مليوني طفل غير ملتحقين بالمدارس، وقد أتلفت أو دمرت واحدة من كل خمس مدارس أثناء القتال – وفي ذلك ضرر كبير لإمكاناتهم في المستقبل. ولم تزداد الحالة إلا سوءا.

وفي حين أوقف إطلاق النار إلى حد كبير في الحديدة، ما تزال مناطق أخرى تشهد تصاعدا في العنف، مثل محافظات عبس وحجة وتعز والضالع وأماكن أخرى. ودمرت المستشفيات والعيادات وشبكات المياه، إذ دمرت نصف المستشفيات والعيادات في البلد. وباختصار، فإن النظم التي يحتاج إليها كل طفل وأسرة لم تعد تعمل بفعالية.

وفي الوقت نفسه، يعاني اقتصاد اليمن من الانهيار. ويشير تقرير أُعِد بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن اليمن – الذي يُعد أحد أقل البلدان نموا قبل الحرب – قد فقد قيمة إضافية تعادل مكاسب إنمائية تحققت خلال عقدين منذ بداية الحرب.

ومن الواضح أننا في مرحلة حاسمة. وإذا استمرت الحرب لفترة أطول، فربما يتجاوز البلد نقطة اللاعودة. وبوصفنا المجتمع العالمي، يجب علينا أن نسأل أنفسنا: هل يستطيع اليمن أن يتحمل ضياع جيل من الأطفال؟ وهل تستطيع المنطقة – بل العالم بأسره – أن يتحملا عدم الاستقرار والفقر الساحق الذي ستؤدي إليه هذه الحالة؟ وما الذي سيحدث إذا حلت المجاعة الكاملة باليمن؟ وما الذي يحدث الآن مع الانخفاض الحاد لمنسوب المياه وجفت الآبار وأصبحت طبقات المياه الجوفية الصغيرة أقل بكثير من العمق المطلوب؟ وفي بعض الجوانب ربما يكون ذلك أسوأ من المجاعة إذ أن من شأن النقص في المياه أن يصيب الأطفال بالمرض ويقتلهم بسرعة. وهل نحن على استعداد لنترك جيلا من الأطفال – وربما أطفالهم – لمواجهة مستقبل كئيب؟ وإلى متى يمكننا السماح بانزلاق اليمن إلى مرحلة النسيان؟

وتواصل أفرقتنا العمل على مدار الساعة للحيلولة دون حدوث ذلك. وكما قال السيد لوكوك، ففي العام الماضي عالج شركاء اليونيسيف في المجال الإنساني ٣٤٥ ٠٠٠ من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد – أطفال يقل قياس محيط منتصف أعلى ذراعهم من ١١ سنتيمتر أو أقل من ثلاثة من أصابع الشخص البالغ. ونواصل توفير مياه الشرب المأمونة لأكثر من ٥ ملايين شخص يوميا – بمن فيهم ١,٧ مليون طفل في ١٥ يقيمون في كبرى المدن عن طريق نظم مياه البلديات. ونوفر حوافز نقدية لـ ٧ ٠٠٠ من العاملين في مجال الصحة و ١٣٥ ٠٠٠ من المدرسين وموظفي المدارس، حيث لم تدفع أجور الكثيرين منهم منذ أكثر من عامين. ونقدم بالتعاون مع الجهات المانحة الرئيسية المساعدة لإنقاذ حياة ٩ ملايين شخص من بين أضعف فئات الشعب اليمني، وذلك بتقديم المساعدة النقدية الطارئة لهم.

ولكن تلك الجهود لا تعالج سوى أعراض الكارثة في اليمن. ولبناء مستقبل أفضل حقا لليمن وأطفاله، فإننا بحاجة إلى تعاون المجلس واستخدام نفوذه لإنهاء الحرب على الأطفال

الآن. وتتصاعد الحالة بدرجة خطيرة في اليمن وتجعله أقرب إلى الحافة – أو النقطة الحرجة. ونناشد المجلس أن يتكلم بصوت واحد لحماية أطفال اليمن ووقف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم. ونحثّ جميع أطراف النزاع على فتح الأبواب لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية فورا وفي الأجل الطويل والسماح بأن يسود الهدوء لأيام بغية تحصين الأطفال ومساعدتهم. فإذا لم نستطع الوصول إليهم، لا يمكننا أن نبقيهم على قيد الحياة.

ويجب علينا أيضاً أن نضاعف دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي – حل يعطي الأولوية للأطفال – لأن هذه الحرب كلما طالت، سيموت المزيد من الأطفال تحت سمع وبصر العالم. وبينما نخذل هؤلاء الأطفال، فإننا نخذل ما هو أكثر من حقوقهم الأساسية؛ إننا نخذل الجنس البشري ذاته.

عندما كنتُ في صنعاء وعدن، قمت بزيارة مستشفيات وعيادات مزقّها النزاع. وشاهدتُ كفاحاً يدمي القلب من أجل البقاء – مولوداً يكافح من أجل التنفّس في حاضنة بعد انقطاع الكهرباء كلياً في غرفة الطوارئ، وأماً منهكة مع طفل نحيل يعاني من سوء التغذية وهي تتسول الطعام، وأباً ينتحب وليس لديه إلا قليلٌ من المال حتى أنه أُجبر على الاختيار بين الإبقاء على حياة زوجته أو حياة أطفاله. هل هكذا نُري إنسانيتنا للآخرين؟

إن اليمن اختبار لإنسانيتنا، ونحن نُخفق إخفاقاً ذريعاً في الوقت الحالي في هذا الاختبار. والوقت ينفد. ولن نحصل على فرصة أخرى. هناك ١٥ مليون طفل في اليمن يطالبون المجلس بإنقاذ حياتهم. أرجوكم ساعدوهم. إنهم يحتاجون إلى السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة فور على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير ميسا – كوادرا.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدّم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وعملاً بالفقرة ١٩ (هـ) منه. وقد جرى تقديم آخر إحاطة إعلامية كهذه في ٣١ كانون الثاني/يناير خلال مشاورات غير رسمية للمجلس؛ ولذا، ستغطي هذه الإحاطة الفترة من الأول من شباط/فبراير حتى الآن. وأود أن أركّز في ملاحظاتي على الزيارة التي قمتُ بها إلى عمّان والرياض ومسقط وطهران في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل، والتي رافقني فيها معظم أعضاء اللجنة. ورافقَ الوفدَ أيضاً اثنان من أعضاء فريق الخبراء. وكانت تلك أول زيارة من هذا القبيل لرئيس لجنة القرار ٢١٤٠. وأطلعت أعضاء اللجنة على تقريري المكتوب عن الزيارة في ٢٥ نيسان/أبريل، وأتيحت لنا الفرصة لمناقشة التقرير في جلسة اللجنة التي عُقدت في ١٠ أيار/مايو. ولذلك، لن أقدّم سوى بعض الملامح الرئيسية للزيارة.

عموماً، أعتقد أن الزيارة كانت عملية هامة لزيادة الوعي بالغرض من تدابير الجزاءات المتعلقة باليمن ونطاقها وللحصول على معلومات مباشرة عن تنفيذها. وكانت الزيارة مفيدة أيضاً في تشجيع زيادة التفاعل والحوار والتعاون بين لجنة القرار ٢١٤٠ وفريق الخبراء التابع لها وبلدان المنطقة، وفي الاطلاع على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في اليمن، فيما يتصل بولاية اللجنة.

وقد تلقّينا إحاطات عامّة في عمّان عن العملية السياسية وتنفيذ اتفاق الحُديدة من السيد غريفيث والفريق مايكل لوليسغارد، على التوالي. وعقدنا مناقشة مع المنظمات الدولية غير الحكومية بشأن السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية. وفيما يتعلّق بحظر الأسلحة المحدد الأهداف، رأينا خلال زيارة ميدانية إلى قاعدة الخرج العسكرية في ضواحي الرياض مخلّفات أسلحة ومواد ذات صلة، بما في ذلك طائرات مسيّرة من دون طيار. وعلى نحو ما بينته سلطات التحالف، فإن

هذه المخلفات إما ضُبطت في اليمن أو استُخدمت في هجمات شنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية. وأعقبَ الزيارة الميدانية عرضٌ سمعي وبصري في الرياض. ووصفت السلطاتُ الحكومية في مسقط الجهودَ التي تبذلها لمنع نقل الأصناف غير المشروعة من حدودها إلى اليمن. وبيّنت السلطات الحكومية في طهران أنها تنفّذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في اليمن، قامت المنسّقة المقيمة ومنسّقة الشؤون الإنسانية، السيدة ليز غراندي، وممثلو فريق الأمم المتحدة القطري في عمّان بتقديم عرض عام. كما كانت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية واحترامُ القانون الدولي الإنساني عناصر رئيسية في المناقشات التي جرت في الرياض مع سلطات التحالف والرئيس هادي منصور. وخلال المناقشات التي جرت في عمّان والرياض، أُثيرت أيضاً مسألة تعزيز قدرة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

وفي جميع الاجتماعات مع المحاورين والسلطات الحكومية، شددتُ على أهمية مواصلة الحوار والتفاعل مع اللجنة، فضلاً عن أهمية التعاون التام مع فريق الخبراء، الأمر الذي جرى تأكيده من جانب جميع الأطراف في كل اجتماع. كما تم التشجيع على تبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والفريق، حسب الاقتضاء ووفقاً للولايات المنوطة بكل طرف.

وفي مسقط، أشارت السلطات الحكومية إلى أن تواصل اللجنة مع جماعة أنصار الله أمر هام جداً. ومن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من الاجتماع أو التواصل مباشرة مع ممثلين عن أنصار الله، على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها اللجنة للإعداد للاجتماع المطلوب.

وملاحظتي الرئيسية هي أن التواصل الذي بدأناه، بوصفنا وفد اللجنة، مع مختلف الحكومات في المنطقة بشأن مسائل الجزاءات ينبغي ألا يكون حدثاً لمرة واحدة، بل ينبغي أن يستمر من خلال ممثليها في نيويورك.

وكانت الزيارة مفيدة أيضاً في نقل رسالة سياسية قوية مفادها أن مجلس الأمن والأجهزة الفرعية التابعة له تعطي أولوية للحالة في اليمن وتتابع عن كثب الأحداث على أرض الواقع. وأقدّر مستوى مشاركة محاورينا وعمق المناقشات والتأييد الواسع النطاق للحل السياسي الذي تدعو الأمم المتحدة إلى إيجاده.

وبالانتقال إلى أنشطة اللجنة الأخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أود أن أشير إلى أن اللجنة اتخذت حتى الآن إجراء بشأن ثلاث من التوصيات الست الموجهة إليها في التقرير النهائي (انظر S/2019/83) لفريق الخبراء بموجب القرار ٢٤٠٢ (٢٠١٨). أما التوصيات الثلاث المتبقية فقد وافقت عليها اللجنة، وسأقوم بأعمال المتابعة وفقاً لذلك.

أخيراً، وبعد اتخاذ القرار ٢٤٥٦ (٢٠١٩)، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية فريق الخبراء حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٢٠، اجتمعت اللجنة في ١٠ أيار/مايو للاستماع إلى إحاطة من فريق الخبراء بشأن برنامج عمله للولاية الحالية. ومن المقرر أن يقدم الفريق تقريرا عن مستجدات منتصف المدة إلى اللجنة في موعد أقصاه ٢٨ تموز/يوليه، وأعتزم عقد اجتماع للجنة لمناقشة ذلك التقرير في الشهر التالي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير ميسا – كوادرا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية، بدءاً بالمبعوث الخاص. إن ما استمعنا إليه اليوم يرفع المعنويات ويثير الذعر في آن معاً. وقد تكلم وزير الخارجية البريطاني عن ذلك الأمر في هذا الصباح وطلب إلي أن أنقل شكره إلى الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة على كل الجهود البطولية التي تبذلها وعلى

الصبر والمثابرة الدبلوماسية التي أوصلتنا إلى هذه النقطة. وقد أمكنه أن يرى بنفسه العمل الجاري عندما زار عدن في آذار/مارس. وسأتطرّق فيما بعد إلى ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الحالة الإنسانية العصيبة التي أخبرنا عنها السيد لوكوك والسيدة فور؛ ولكني أود، في الوقت الراهن، أن أركّز على ما سمعناه من السيد غريفيث.

وأعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نرحّب بعمليات إعادة الانتشار الأولية من جانب الحوثيين من ثلاثة موانئ. فهي خطوات هامة، ولكنها جزء من عمليات إعادة الانتشار في الحُديدة. وقد كان من الجيد جداً أن استطاع السيد غريفيث أن يبلغنا بالتزام حكومة اليمن بأن تفي بالتزاماتها المتعلقة بإعادة الانتشار.

وهذا جزء هام جدا مما حققناه حتى الآن، وأنا أوافق تماما على أننا أيضا ندين للفريق لوليسغارد بخالص شكرنا على ما حققه. وأعتقد أنه من الواضح أن المرحلة التالية في ذلك الصدد هي أنه ينبغي للأطراف بطبيعة الحال العمل بصورة بناءة مع الفريق من أجل الانتهاء من المفاوضات المعلقة ليتسنى تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من اتفاق الحديدة.

ومن الأنباء السارة للغاية أنه اجتماعا سيُعقد في ١٤ حزيران/يونيه فيما بين الأطراف في عمان لمناقشة الجوانب الاقتصادية لاتفاق الحديدة. وأعتقد أن ما سمعناه من السيد لوكوك والسيدة فور يؤكد أن هذا الأمر لا يتعلق فقط بالشواغل الإنسانية، بل وبقدرة الاقتصاد اليمني ككل على التعافي والعمل على النحو الواجب. وقد ساور المجلس القلق إزاء ذلك من قبل.

وفيما يتعلق بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع، فإننا جميعا نريد أن نرى هذه التطورات الأخيرة تمهد السبيل للحل السياسي الأوسع نطاقا الذي ما برح السيد غريفيث وفريقه يعملان بجد بشأنه، وهو أمر ضروري في حد ذاته، بل ويتضح أنه أكثر إلحاحا بالنظر إلى ما سمعناه من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف اليوم.

وأود الانتقال، إن جاز لي، إلى الهجوم الذي شن بطائرة بدون طيار على محطتين لضخ النفط في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. وندين هذا الهجوم الذي شنه الحوثيون. وكما قال وزير خارجية بلدي أيضا، لا تزال المخاطر حقيقية فيما يتعلق باستقرار اتفاق السلام وقدرته على النجاح وتوفير نوع الأمن والسلامة للسكان والأطفال في اليمن الذي نريد جميعا أن نراه. إن هذا الهجوم ليس مجرد خطأ، فهو يقوض الثقة اللازمة للتوصل إلى حل للنزاع. وعندما نكون أقرب إلى التمكن من إحراز تقدم كبير في الميدان، وفتح المجال أمام بعض الأمور الاقتصادية والإنسانية والطبية التي يتعين علينا جميعا أن نراها، فليس هذا هو الوقت المناسب للاستفزاز. وأعتقد أن علينا أن نأخذ ذلك في الاعتبار بشكل قوي.

وأعتقد أيضا أننا جميعا شعرنا بالجزع إزاء الإحاطتين الإعلاميتين والإحصاءات التي قدمها السيد لوكوك والسيدة فور. ولن أكرر تلك الإحصاءات. وبعض القصص الإنسانية الفردية تدمي القلب بكل ما تحمل الكلمة من معنى. وبالنسبة لي، فإن حجم ما يواجهه شعب اليمن هو ما لا يزال صادما. لذلك أعتقد أننا مدينون حقا للسيد لوكوك والسيدة فور بأن نكفل قدرة وجود الأمم المتحدة في الميدان على القيام بعملها على نحو فعال. ويجب على جميع الأطراف المساعدة في كفالة أن تتمكن الأمم المتحدة من القيام بعملها، سواء تعلق الأمر بالمراقبين أو الوكالات الإنسانية. ويشمل ذلك السماح بدخول الأمم المتحدة، بالعدد الذي ذكره الفريق لوليسغارد. ويشمل التخلص من القيود المفروضة على الدخول. ويشمل الموافقة على تصاريح السفر وتنفيذ الاتفاقات على وجه السرعة، بما في ذلك السماح بدخول عدد كبير من اليمنيين المشردين في الآونة الأخيرة إلى حجة والدالي. ويشمل التأكد من إمكانية

الوصول برا من مينائي الحديدة والسليف، وأن تستمر حماية البنية التحتية.

وأعتقد أن الإحصائية الصادمة الأخرى هي أن خطة الاستجابة لم تُمول إلا بنسبة ٢٠ في المائة. وأعتقد أنه يتعين على جميع أعضاء الأمم المتحدة مساعدة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك الصدد، وكفالة التعهد بتبرعات جديدة وصرف التبرعات التي تم التعهد بها في أسرع وقت ممكن. ويجب أن يكون ذلك أولوية بالنسبة لنا جميعا. وعلى نحو ما قالت السيدة فور، إننا قريبون للغاية من نقطة اللاعودة. وبالتالي، ثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات، ينبغي لنا جميعا التفكير فيها مليا وتقديم تقرير عن ذلك إلى عواصم بلداننا.

ويتعلق آخر ما أريد أن أقوله هنا باستقرار الريال اليمني. لقد ذكرت الاقتصاد في وقت سابق. ويجب أن تكون لدينا تدابير اقتصادية للعمل على النحو المناسب، بحيث تسهل بدورها من وصول الواردات التجارية من الأغذية والوقود، التي يعتمد عليها اليمن إلى حد كبير. وأشكر ممثل بيرو بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطته الإعلامية بشأن الجزاءات وما أنجزته اللجنة. لقد كانت زيارة مشوقة للغاية، لكن من المؤسف عدم التمكن من لقاء حركة أنصار الله. ويحدوني الأمل في أن يتم تصحيح ذلك في المرة القادمة.

وأود أن أختتم بياني بقول إنني أعتقد أن المجلس متحد بشأن اليمن. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من إيجاد طريقة للإعراب بشكل ملموس عن الحاجة الملحة للتدابير اللازمة على الجانب الاقتصادي والإنساني، مع تقديم دعمنا الكامل للسيد غريفيث والفريق لوليسغارد للمضي قدما بشأن المرحلتين الأولى والثانية من الاتفاق، فضلا عن الحل السياسي الطويل الأجل، الذي أصبح الآن بالغ الإلحاح.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم اليوم وعلى الجهود الدؤوبة التي تبذلها أفرقتهم. والشكر موصول لسفير بيرو، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على عمله وعلى قيادة الزيارة الناجحة للغاية التي قامت بها اللجنة إلى المنطقة.

يقر مجلس الأمن بالمأساة الناجمة عن أزمة من صنع الإنسان في اليمن في كل مرة نجتمع. فللسنة الخامسة على التوالي، تزداد تلك المأساة تفاقما حيث تستمر الأزمة خلال شهر رمضان المبارك. وعلى غرار أعضاء آخرين في المجلس، يساورنا القلق لأن العالم صار غير مبال بتلك المعاناة. وإن كذلك،، فلنأمل أن تعمل الإحاطتين الإعلاميتين المثيرتين للقلق اللتين قدمهما اليوم المديرة التنفيذية فور ووكيل الأمين العام لوكوك على إحياء اهتمام واسع بالأزمة الإنسانية في اليمن. وقد قاما بذلك بالتأكيد بالنسبة لأعضاء المجلس.

ونعرب عن تقديرنا للعلامات الأولى للتقدم المحرز بشأن اتفاق ستوكهولم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ونثني على الأطراف، ونشكر الأمم المتحدة لبذلها كل ما في وسعها للضغط من أجل عمليات إعادة الانتشار. وتعد عمليات انسحاب الحوثيين من موانئ السليف ورأس عيسى والحديدة خطوة أولى هامة. ويجب ألا تشتت الأنباء الطيبة اليوم تركيزنا على مقدار ما تبقى ويتعين القيام به. ويجب على الأطراف مواصلة العمل بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن قوات الأمن المحلية بغية إعادة الانتشار الكامل. ويجب أن تمارس ضبط النفس حتى لا يهدد القتال وقف إطلاق النار، ويجب أن تمكن جهود الأمم المتحدة في الميدان. وأيا كانت الإجراءات الأخرى التي تتخذها، فأي طرف لا يسمح لمراقبي الأمم المتحدة بالدخول إلى اليمن يخذل الشعب اليمني.

ولا يمكن السكوت على عرقلة عملية الأمم المتحدة. لقد تحققت إنجازات واضحة على مدى أشهر في الوقت المناسب على نحو متزامن مع تقديم الإحاطات الإعلامية إلى مجلس الأمن؛ ثم يتوقف التقدم بمجرد أن نغادر هذه القاعة. لقد شهدنا ما يكفي من هذا النمط، وينبغي لنا أن نصر على انتهائه اليوم. ويجب أن ينظر أعضاء المجلس في كيفية مساءلة الأطراف إن لم تقم بتنفيذ اتفاق ستكهولم. ويجب أن يتوقف القتال في جميع أنحاء البلد، وليس فقط في الحديدة. ويجب أن يتوقف الحوثيون عن الهجمات التي يشنونها بالطائرات بدون طيار ضد مواطنيهم وجيرانهم. ويتعين على إيران وقف تزويد الحوثيين بالأسلحة للقيام بذلك. والهجمات التي وقعت هذا الأسبوع ضد البنية التحتية للمملكة العربية السعودية آخر مثال على مدى ما يؤدي إليه ذلك من زعزعة للاستقرار. وتهدد هذه الهجمات بتوسيع نطاق النزاع وتقوض العملية التي تقودها الأمم المتحدة والعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص غريفيث.

وخلال الزيارات التي قامت بها لجنة القرار ٢١٤٠ في الشهر الماضي، أعادت التأكيد على ضرورة تقيد جميع الدول الأعضاء بالحظر المفروض على توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ولا يمكننا أن نتجاهل أنه منذ بداية الحرب وفرض المجلس لحظر توريد الأسلحة، استخدم الحوثيون أسلحة أكثر تطورا لتهديد جيران اليمن. ولم يقم الحوثيون بتطوير القذائف التسيارية البعيدة المدى والطائرات بدون طيار بدون مساعدة. ولم يطوروها، وقد ذكر فريق الخبراء نفسه التابع للمجلس المعني باليمن مرارا أن تلك الأسلحة لها خصائص تصميم إيرانية. وعند سؤال إيران عن كيفية استمرار وصول أسلحتها إلى اليمن، لم تقدم أي تفسير موثوق مطلقا. إن انتهاكات إيران لحظر توريد الأسلحة في اليمن لا يستهين بقرارات مجلس الأمن فحسب، بل ويطيل أمد الحرب أيضا.

وعلى نحو ما سمعنا من السيد لوكوك والسيدة فور، فإن إحراز تقدم محدود بشأن التوصل لتسوية سياسية وعسكرية قد أدى إلى إحراز تقدم أقل في التصدي للأزمة الإنسانية الشديدة. لقد فقدت كميات كبيرة من الإمدادات الهامة من الحبوب في مطاحن البحر الأحمر. ومع ارتفاع الخسائر الناجمة عن الجوع والكوليرا، ندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى حماية الهياكل الأساسية الإنسانية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويشمل ذلك وصول الغذاء والرعاية الطبية للمهاجرين والمشردين في جميع أنحاء البلد. ولا يزال دعمنا للمبعوث الخاص غريفيث والفريق لوليسغارد ثابتا. إنهما وموظفيهما والمجتمع الإنساني الدولي يعملون لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل للنزاع وإنقاذ حياة اليمنيين. ويجب على المجلس أن يستخدم كل الوسائل للمساعدة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك والمديرة التنفيذية لليونيسيف هنرييتا فور على مداخلاتهم المفيدة جدا. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة المعنية، ممثل بيرو، على إحاطته. اليوم، أود أن أركز على ثلاث أولويات.

أولا، أود أن أؤكد مجددا بقوة على دعم فرنسا الكامل والتام للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، وكذلك الفريق لوليسغارد، الذي سنجري معه مناقشة فيما بعد.

ونرحب بإعلان الأمم المتحدة الالتزام بإعادة نشر قوات من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف. كان الفريق لوليسغارد في الميدان للتحقق من إعادة النشر. هذه التطورات هي إشارة مشجعة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة بين الأطراف اليمنية. ولدينا كل الثقة في أفرقة الأمم المتحدة التي ستقوم برصد إعادة الانتشار، الذي يشكل جزءا من المرحلة الأولى من الخطة التي اتفق عليها الطرفان في ستوكهولم. وندعو الطرفين إلى احترام

التزاماتهما دون السعي إلى استغلال عمليات إعادة الانتشار الأولية.

وفي الوقت نفسه، ندين بشدة الهجمات بالطائرات بلا طيار أمس على مرافق النفط السعودية، التي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنها. هذه الهجمات غير مقبولة. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي تصعيد يمكن أن يقوض تنفيذ حل سياسي للنزاع اليمني، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الخطر المستمر لنقل الأسلحة.

وإذ نشجع الجهود الجارية حاليا، يجب أن نظل في حالة يقظة وحشد. لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا تأييدنا لبعثة الأمم المتحدة دعما لاتفاق الحديدة، والتي جرى نشرها في كانون الثاني/يناير. وجودها في الميدان أمر بالغ الأهمية لرصد وتيسير إعادة النشر، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩). وبعبارة أخرى، من الضروري تعزيز وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع. وفي هذا السياق، من المهم تمكين المراقبين المتبقين المنصوص عليهم في ولاية البعثة من الوصول بسرعة. على الطرفين كفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة.

بيد أن الالتزام النسبي بوقف إطلاق النار في الحديدة يجب ألا يجعلنا نغفل عن خطورة الحالة في بقية أنحاء البلد. وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. إننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية. زادت حدة الأعمال العدائية في بقية أنحاء البلد. وأشير بشكل خاص إلى محافظة الضالع، التي تواجه تصعيدا عسكريا مثيرا للقلق. وفي الوقت نفسه، أشار مارك لوكوك وهنريتا فور بالفعل إلى تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية أصلا، لا سيما مع زيادة عدد المشردين.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للعاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذين يعملون بلا كلل بشجاعة مثالية للتخفيف من معاناة السكان اليمنيين، والذين يجب حمايتهم هم أنفسهم. ومن المهم والملح أن تضمن الأطراف وصول المساعدات الإنسانية وإيصال السلع التجارية. أكثر من ٢٤ مليون يمني بحاجة إلى هذه المساعدات وخطر المجاعة وظهور وباء الكوليرا من جديد في تزايد. لا بد من التغلب على جميع العقبات التي تحول دون هذا الوصول، ولا سيما البيروقراطية منها.

وصل برنامج الأغذية العالمي أخيرا إلى مطاحن البحر الأحمر، وهذه أنباء طيبة وتثبت أنه يمكن للأطراف أن تتصرف بمسؤولية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. كما أننا استمعنا إلى مناشدة السيد مارك لوكوك وهي مناشدة عاجلة: لا بد من الوفاء بالتبرعات المعلنة في الوقت المناسب من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

وأود أن أشدد على قلقنا بوجه خاص إزاء حالة الأطفال في اليمن. الأطفال ليسوا من بين أول ضحايا الصراعات فحسب، بل يستمر تجنيدهم واستغلالهم على نطاق واسع. ولذلك، يجب أن نكثف جهودنا لحماية الأطفال في النزاع اليمني. وتحقيقا لهذه الغاية لا بد من حماية المدارس وتشجيع المدرسين وموظفي التعليم على مواصلة أو استئناف عملهم في ظروف جيدة. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على العمل الأساسي الذي تقوم به اليونيسيف، تحت قيادة المديرة التنفيذية، والذي أتاح على سبيل المثال إصلاح ست مدارس في محافظة لحج ودفع مرتبات أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المدرسين وموظفي التعليم في ١١ محافظة في غضون بضعة أشهر. وأود أن أكرر النداء الذي وجهته السيدة فور.

وأخيرا، أود أن أختتم بهذه النقطة، يجب أن ندرك جيدا أن استئناف العملية السياسية في أسرع وقت ممكن هو جزء لا يتجزأ من الجهود الجارية، وما زال الهدف ذا الأولوية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يحافظ الطرفان على انخراطهما مع المبعوث الخاص والفريق لوليسغارد والاضطلاع بدور مسؤول وبناء.

النتائج الأولية في الحديدة يجب أن تمكن من إعادة توليد زخم إيجابي نحو إيجاد حل سياسي وإقامة أو إعادة إقامة روابط الثقة بين الطرفين. وفي هذا السياق، فإن الحل العسكري، أكثر من أي وقت مضى، ليس خيارا.

واستئناف الحوار على اتفاق سياسي شامل وجامع، مع الأخذ في الاعتبار تنوع الجهات الفاعلة اليمنية السياسية ومن المجتمع المدني، هو الأمل الحقيقي الوحيد لإنهاء الصراع والأزمة الإنسانية الناجمة عنه. وبعد اتخاذ القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) بالإجماع، يجب على المجلس أن يبذل قصارى جهده لتعزيز الزخم الذي بدأ في ستوكهولم. إن حشدنا الجماعي والوحدة الحقيقية في المجلس لدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص هما أعظم ما نمتلك على ذلك الطريق. فلنستخدم هذه الوحدة بوصفها قوة دافعة للسلام.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر إلى السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك والسيدة هنرييتا فور على إحاطاتهم الإعلامية القيمة والشاملة التي تقدموا بها. والشكر كذلك موصول إلى سعادة سفير بيرو بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). سأركز في كلمتي على موضوعين وهما: التطورات السياسية والأمنية والتطورات على الصعيد الإنساني.

أولا، التطورات السياسية والأمنية، فبعد صدور القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و٢٤٥٢ (٢٠١٩) واللذين أتاحا إنشاء آلية للمراقبة والتحقق من تنفيذ اتفاق ستوكهولم، والممثلة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار. وما تلا ذلك من اجتماعات لهذه اللجنة أسفرت عن اتفاق لتنفيذ مرحلي لإعادة انتشار القوات خارج مدينة الحديدة، وبشكل يضمن وجود إشراف ورقابة وموافقة لجنة تنسيق إعادة الانتشار بأطرافها الثلاثة.

وأحطنا علما بما تم يوم السبت الماضي من بدء انسحاب أحادي الجانب من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. والتي تأتي كجزء من المرحلة الأولى من مفهوم العمليات. ونود أن نشير هنا إلى أنه من الضروري بمكان وجود دور محوري للجنة الثلاثية للمراقبة والإشراف، وبما يمكن الحكومة اليمنية من ممارسة دورها السيادي في عملية المراقبة على عملية إعادة الانتشار في مدينة الحديدة.

فالتطورات السياسية في الأزمة اليمنية ارتهنت خلال فترة الخمسة أشهر الماضية بمجريات المتابعة والمراقبة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، والذي لم يشهد رغم مرور تلك المدة

أي إجراءات كفيلة بتحقيق المقاصد المرجوة منه.

لا تزال تعز تعاني من أثار الحصار المفروض عليها منذ ما يتجاوز أربع سنوات. ذلك الحصار الذي يتسبب كل يوم بمعاناة لسكانها المدنيين، خاصة النساء والأطفال، لم تشهد أي إجراءات ملموسة نحو تحقيق تفاهمات تعز.

بالإضافة إلى اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين، وعلى الرغم من الاجتماعات المتتالية للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى، واجهت أعمال تلك اللجنة العديد من التحديات المتصلة بتنفيذ الاتفاق. وكذلك فيما يتعلق بالإفراج عن جميع المحتجزين والأسرى والمختطفين. نكرر دعمنا الشديد للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن؛ ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وإذ ندرك بأنه ما من ثمة حل عسكري لهذه الأزمة، نؤكد من جديد أن الأهمية القصوى تكمن في التنفيذ الكامل لجميع العناصر الثلاثة لاتفاق ستوكهولم، وذلك بوصفها المسار الأمثل نحو استئناف الجولة المقبلة من المشاورات. وستركز تلك المشاورات على جوانب ذات طابع شامل لإنهاء الأزمة، وتقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وكذلك مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية، فضلا عن نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

فيما يتعلق بالتطورات الأمنية، تدين دولة الكويت بأشد العبارات الاعتداء الذي تعرضت له المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، وهو اعتداء قامت به سبع طائرات مسيرة ومفخخة. ونؤكد دعمنا الكامل للمملكة العربية السعودية في اتخاذ أي إجراءات تضمن الحفاظ على أمنها. ويشكل استمرار عدوان الحوثيين على الأراضي السعودية تهديدا صارخا للأمن والاستقرار الإقليميين، وسببا حقيقيا لتفعيل تدابير فرض أحكام حظر توريد الأسلحة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فنجدد هنا تشديدنا على ما تنطوي عليه المقاصد النهائية لاتفاق ستوكهولم من أبعاد إنسانية، ترمي إلى تخفيف حدة الأثار الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق، من قبيل فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة، والأشد احتياجا. ويجب تمكين الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، التي تحتوي على كميات هائلة من الحبوب كفيلة بإعاشة ٣,٧ مليون نسمة لمدة ٣٠ يوما. منذ البداية، أعربت حكومة اليمن عن استعدادها لتقديم التسهيلات اللازمة لتيسير الوصول الآمن إلى هذه المطاحن، وفتح الطرقات أمام تقديم المساعدة الإنسانية، على الرغم من التحديات الأمنية الجسيمة التي تواجهها. وفي هذا الصدد، لا بد لنا هنا من الإشادة بالدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية التابعة للحكومة اليمنية بتيسيرها لمنح تصاريح لـ ١٧ سفينة تبلغ حمولتها حوالي ٢٧٥,٠٠٠ طن من المنتجات النفطية إلى ميناء الحديدة منذ بداية شهر نيسان/أبريل الماضي، وذلك بعد استيفائها للشروط والضوابط المطلوبة، حيث ستسهم هذه التدفقات النفطية في تلبية الاحتياجات اللازمة من هذه السلعة الحيوية، وعلى نحو يضمن عدم خضوعها إلى عمليات المضاربة في السوق السوداء، إذ أن المضاربة تؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية من خلال تدهور سعر صرف الريال اليمني.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى الأطراف اليمنية العمل على التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة وموانئها الثلاثة، واتفاق تبادل الأسرى، وإعلان التفاهمات بشأن تعز، وما يؤدي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن نحو التوصل إلى حل سياسي يرتكز على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، ألا وهي: مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛ والاتفاق المتعلق بآلية التنفيذ؛ ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ومن شأن ذلك أن ينهي الأزمة، ويضمن استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيثس، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة هنرييتا فور، على تقيمها المقلق جدا للحالة. ونشكر أيضا الممثل الدائم لبيرو، غوستافو ميزا – كوادرا على إحاطته الإعلامية عن الزيارة المهمة جدا التي قامت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). ونرحب بالتقدم الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة بقيادة السيد غريفيثس في حفز الأطراف اليمنية على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم. ونحيط علما أيضا بالكفاءة المهنية في الجهود التي يبذلها الفريق لوليسغارد.

يعتبر إطلاق المرحلة الأولى من إعادة نشر القوات المسلحة من موانئ الحديدة، ورأس عيسى، والصليف، خطوة حاسمة في تنفيذ الخطة الأوسع نطاقا لفض الاشتباك بين الأطراف المناوئة. نحن نفهم أن هذه ليست سوى البداية. وما زال الجزء الأكبر من العمل ينتظرنا. بيد أن من الواضح بالفعل الآن أن تلك النتائج الأولية ما كان لها أن تتحقق إلا عن طريق الجهود الدبلوماسية المضنية التي بذلتها الأمم المتحدة وبفضل مساعدة الجهات الفاعلة الخارجية، التي اتخذت موقفا لائقا تجاه جميع

الأطراف، وهو موقف يرتكز على إيجاد حلول توفيقية، ويتفهم بمهنية شواغل الأطراف المعنية. لا يزال الهدف الاستراتيجي هو نفسه ولم يتغير، أي إطلاق عملية سياسية كاملة من أجل مناقشة جميع المعايير السياسية المفضي إلى حل شامل. ونعتقد أن هناك فرصة لتنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى والتهدئة في تعز وغيرها من المناطق.

نعتقد أن نشر المزيد من أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة سيسهم في عملية التطبيع في تلك المدينة وفي استقرار الحالة في اليمن ككل. ونحض جميع الأطراف على الإسهام في تحقيق ذلك الهدف. إن الوساطة المحايدة للأمم المتحدة في غاية الأهمية. ومع ذلك، لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إلا إذا كانت قائمة على حسن نية الأطراف ورغبتها في استقرار الحالة في بلدها. ومن الأساسي بالمطلق ضمان بذل كل جهد ممكن لتفادي اتخاذ أي خطوات استفزازية يمكن أن تقوض احتمالات أي تسوية سلمية. ومن المؤكد أن تلك الخطوات لن تعزز جهود الأمم المتحدة. إن مهمة توحيد جهود الجهات الفاعلة الخارجية وأطراف النزاع القائمة على إيجاد حل دائم لم تكن قط ملحة في السابق أكثر مما هي اليوم.

نهيب بأعضاء مجلس الأمن الاستمرار في جهودهم الجماعية بغية إعادة النزاع إلى مساره السياسي، وتحقيق وقف شامل لإطلاق النار، وتقديم المساعدة إلى الشعب اليمني. وسيكون في غاية الأهمية الاستمرار في العمل مع جميع الأطراف وجميع أصحاب المصلحة المؤثرين. ستواصل روسيا تقديم الدعم لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة لحسم الاختلافات بين الأمم المتحدة واليمن.

كما جاء في الإحاطتين الإعلاميتين للسيد لوكوك والسيدة فو، وبالمناسبة، نقدر أيما تقدير العمل الشجاع والمتفاني الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في اليمن والمناطق الأخرى، فإن الحالة الإنسانية في البلد لا تزال مروعة. وللأسف، نحن مجبرين على القول بأن البلد يمر بأزمة إنسانية خطيرة نجمت عنها معاناة هائلة بالنسبة للسكان المدنيين. فقد دُمرت البنية التحتية. ومن الصعب لنا أن نتصور أنه في القرن الحادي والعشرين، نتيجة لهذه الحرب الطائشة، نجد أن شعب اليمن، بما في ذلك النساء والأطفال، يعاني من الجوع، ولا يستطيع أبناء ذلك الشعب الحصول على الأدوية أو الخدمات الاجتماعية الأساسية، بل حتى لا يستطيعون الحصول على ابسط أنواع المساعدات الأساسية. ولم يتم تفادي كارثة إنسانية في البلد إلا بفضل الجهود المتفانية للعاملين في المجال الإنساني. وتتمثل أولوية العمل الآن في توفير المساعدة الإنسانية الطارئة لليمنيين، وستواصل روسيا المساهمة في مساعدتهم. ونحن نفعل ذلك بصورة متسقة. ونود أن نشدد على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية الآتية إلى اليمن من الخارج لجميع سكان البلد بطريقة غير تمييزية وبغض النظر عن الطرف الذي يتحكم في أي جزء من إقليمه. وهذا أمر بالغ الأهمية ليس من أجل حل المشاكل الإنسانية فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بمسائل المصالحة الوطنية في المستقبل. ولكن يمكننا جميعا أن نرى بوضوح أن حل الأزمة الإنسانية ليس ترياقا شافيا. إذ يكمن الحل في الساحة السياسية حصرا. وغني عن القول إننا نعلق آمالا كبيرة على الوساطة وعلى الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة وجهود السيد غريفيث، الذي سنقدمه له مساعدة فعالة في هذا الصدد.

وندعو أطراف النزاع في اليمن إلى التحلي بضبط النفس وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مناطق البلد. ويتمثل العنصر الأساسي في التعاون النشط مع جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ودعمها، وليس جعلها أكثر صعوبة. ونحث الجميع على الامتناع فورا عن الاستخدام العشوائي للقوة وعن تدمير البنية التحتية النفطية في البلد. ولكن قبل إلقاء اللوم، يجب إجراء تحقيق مهني وموضوعي.

وفي ظل هذه الظروف، فإن اقتراح روسيا إطلاق عملية لوضع مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن في الخليج الفارسي أصبح ذا أهمية بالغة، ويمكن أن يساعد ليس في تحقيق الاستقرار في ذلك الجزء من العالم فحسب، ولكن أيضا في تسوية مختلف حالات الأزمات الجديدة والمزمنة، بما في ذلك النزاع في اليمن. ونعتقد أن من الضروري كفالة مشاركة جميع بلدان المنطقة في ذلك، بما فيها دول الخليج الفارسي وإيران. وثمة حاجة إلى تقديم مساعدة إيجابية للنهوض بهذه العملية وتهدئة الحالة بشكل فوري وعاجل في هذا الجزء من العالم. فبذل جهود مشتركة تهدف إلى التعاون بدلا من المواجهة هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أمن شامل لا يتجزأ في الشرق الأوسط.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون إزاء عقد هذه الجلسة والإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدمها السيد غريفيث والسيد لوكوك والسيدة فور، التي وصفوا فيها سيناريو معقدا يتطلب اهتماما عاجلا ومتواصلا من مجلس الأمن. وتنوه بيرو بالعمل الهام الذي يقومون به في مجالات تخصصهم لوضع حد للنزاع المدمر في اليمن والتخفيف من المعاناة الإنسانية المروعة هناك.

ونعتقد أن من المهم للغاية أن نناقش هذه المسألة بطريقة شفافة، مع مراعاة الجهود الجارية لمنع التصعيد وإنهاء النزاع الذي لا يمكن أن يكون له حل عسكري، والذي أدى إلى أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم. ونود أولا أن نرحب بالتطورات المشجعة التي حدثت في الأيام القليلة الماضية وتهدف إلى ضمان نقل القوات الموجودة في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، ونشكر الفريق لوليسغارد على مساهمته المهمة. وننوه بالالتزامات الملموسة التي قطعتها جماعة أنصار الله بشأن هذا الجزء الحاسم من العملية السياسية التي تشجعها الأمم المتحدة. ونأمل أيضا أن يعيد الجانب الآخر الانتشار في القريب العاجل، مع مراعاة الموقف الإيجابي الذي حافظ عليه طوال العملية، وأن تتحوّل هذه التطورات إلى تقدم جديد ومستدام نحو الحل السياسي الشامل للجميع الذي تشجعه الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل حساسة مثل تشكيل قوات الأمن المحلية في الحديدة وإدارة الإيرادات المتأتية من النشاط التجاري وتنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار، وأن يفضي كل هذا إلى عقد جولة جديدة من المشاورات في أقرب وقت ممكن.

ونود أيضا الإشارة إلى أهمية التعامل مع الأحداث التي وقعت مؤخرا بحذر، لأن الطريق نحو السلام المستدام في اليمن لا يخلو من صعوبات. والواقع أن العنف يتفاقم في مختلف أنحاء البلد وانعدام الثقة آخذ في الازدياد. ومن هذا المنظور، فإننا نشجع الأطراف على مواصلة جهودها في المجالات البالغة الأهمية مثل تبادل المحتجزين ووقف العنف في تعز والامتناع عن الخطاب التصادمي والاتهامات المتبادلة.

ويجب أن نشدد على أهمية الاستمرار في معالجة الحالة الإنسانية على أرض الواقع، التي تزداد سوءا، كما سمعنا في هذا الصباح. ونشعر بالقلق البالغ إزاء المعدلات الخطيرة لانعدام الأمن الغذائي وتدهور المؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من معاناة شعب اليمن. وفي ظل هذه الظروف، نؤكد أنه يجب أن تظل الموانئ والمطارات والطرق البرية مفتوحة ومستمرة في العمل، وفقا للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/5). وعلاوة على ذلك، لا يمكن ولا يجب أن تكون المساعدة الإنسانية وحصول الناس عليها مشروطان بأي هدف عسكري. ونرى أيضا أن من الضروري مواصلة تعبئة الدعم المالي من المجتمع الدولي، بغية السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار العملة المحلية وتيسير استيراد السلع الأساسية وإعادة تنشيط الاقتصاد اليمني المتدهور. ونشير أيضا إلى ضرورة احتواء تفشي وباء الكوليرا الجديد والمثير للقلق قبل بداية موسم الأمطار.

وتأمل بيرو في أن يسهم إحراز تقدم جديد وأكبر في الأمور التي تجمعنا اليوم في الأسابيع والأشهر المقبلة في التشجيع على التخفيف من حدة الأعمال العدائية بما يكفل إنهاء النزاع وتحقيق المصالحة في اليمن. وفي هذا الصدد، نؤيد الخطوات المقبلة التي أعلنها السيد غريفيث. وثمة دور أساسي لمجلس الأمن في مطالبة الأطراف بالتقيد الصارم بالتزاماتها في مجالات القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وبأن تلتزم بحسن نية ودون شروط مسبقة بالحل السياسي الشامل للجميع الذي يدعو إليه المبعوث الخاص للأمين العام.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن اليمن. ونشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور وسفير بيرو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار (٢٠١٤)، على إحاطاتهم الإعلامية. ويود وفد بلدي أن يتناول ثلاث نقاط اليوم – تنفيذ اتفاق ستوكهولم، والحالة الإنسانية، وأثر النزاع في اليمن على المرأة، ولا سيما على الأطفال.

تكرر جنوب أفريقيا دعوتها جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق الحديدة دون إبطاء وحل الخلافات الحالية في تفسير نص الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بقوات الأمن المحلية داخل مدينة الحديدة وحولها. ونرحب بأحدث عملية إعادة نشر نفذتها الأطراف من الموانئ الثلاثة، الحديدة والصليف ورأس عيسى. فقرار الانسحاب من الحديدة، كخطوة أولى من أجل إتاحة وصول المساعدة الإنسانية، هو قرار إيجابي وينبغي الإشادة به. وندعو إلى الانتهاء من عملية إعادة الانتشار ووقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. كما نشجع الأطراف على العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تنفيذ اتفاق ستوكهولم من أجل استعادة الأمن والاستقرار في اليمن.

ونلاحظ أيضا بقلق أن العديد من أبناء الشعب اليمني لا يتلقون المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها، إذ لا يزال من الصعب للغاية على منظمات الإغاثة والجهات الفاعلة الحصول على إذن لتقديم المساعدة الإنسانية في بعض المناطق. وتدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي يتناول مسألة ضمان تدفق الإمدادات الإنسانية ووصول الموظفين في المجال الإنساني دون عوائق إلى البلد وفي جميع أنحاءه، وكذلك كفالة امتثال جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الواجب التطبيق والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام وحماية المرافق الطبية والموظفين الطبيين والسماح للموظفين في المجالين الإنساني والطبي بالوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق إلى جميع المحتاجين، وتيسير ذلك.

وتدعو جنوب أفريقيا المجتمع الدولي إلى التعهد بتقديم التمويل الكافي إلى برنامج الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن. وندعو أيضا إلى أن صرف التبرعات التي تم التعهد بها في جنيف وإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المتضررين من النزاع. ونلاحظ من تقارير فريق الخبراء أنه، للأسف، كانت هناك محاولات من بعض الأطراف لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي وسيلةً لتحويل المساعدات الإنسانية عن وجهتها. إننا ندين هذا الأمر بشدة، وندعو الضالعين في هذه الأنشطة إلى العدول عنها.

كما أفاد فريق الخبراء باستمرار العنف الموجه ضد المرأة، وهو ما تدينه جنوب أفريقيا بشدة. وتدعو جنوب أفريقيا إلى مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات الفظيعة ضد المرأة والطفل. فقد كبد النزاع بالفعل النساء والأطفال خسائر هائلة، لأنهم لا يزالون يدفعون الثمن باهظا. وفضلا عن ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى العمل مع الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح للتفاوض بشأن خطة عمل والتوقيع عليها وتنفيذها من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الطفل ومنعها.

وفي الختام، تحث جنوب أفريقيا أيضا جميع البلدان والمجموعات المعنية بالنزاع في اليمن على وقف الأعمال العدائية. فلا مجال لحل النزاع في ذلك البلد عسكريا، بل لن يزيده ذلك إلا تفاقما يوماً بعد يوم من هذه الحرب المستمرة التي يمكن تجنبها. إن المحادثات الحالية تتعثر بسبب استمرار القتال الذي لا يفضي إلى بناء الثقة بوصفها الخطوة الأولى للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وإذا استمر الوضع الراهن، سيكون المجتمع الدولي قد خذل شعب اليمن.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والسفير غوستافو ميثا – كوادرا والمديرة التنفيذية لليونيسيف هنرييتا فور على إحاطاتهم الإعلامية.

تشيد الصين بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية للدفع بالعملية السياسية في اليمن والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز على صعيد إعادة نشر القوات، وتثني على الأطراف اليمنية لالتزامها مجددا باتفاق ستوكهولم، وتؤيد الأطراف في محاولتها للتوصل إلى اتفاق من خلال المشاورات بشأن الخطوات المقبلة في إطار مواصلة تنفيذ خطة إعادة النشر.

وتؤيد الصين استمرار وساطة الأمم المتحدة ومساعيها الحميدة بشأن المسألة اليمنية، التي ترمي إلى تيسير تنفيذ اتفاق ستوكهولم وإيجاد حل سياسي.

وفي رأينا، على الأطراف اليمنية أن تجعل مصالح البلد والشعب فوق كل شيء، وأن تعمل من أجل تحقيق الصالح العام أي السلام والاستقرار الإقليميين، وتمضي قدما بالحوار السياسي والمفاوضات بطريقة مستدامة وفعالة. والأولوية الآن هي مواصلة المشاورات والاتفاق بشأن تنفيذ اتفاق الحديدة وغيره من الترتيبات الملموسة، بما في ذلك تبادل الأسرى ومذكرة التفاهم بشأن تعز.

وفي الأجل الطويل، لا بد من استئناف المحادثات السياسية من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل لمسألة اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم ويحافظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه، وأن يدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل على نطاق واسع استناداً إلى قرارات المجلس ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني.

ومنذ التوقيع على اتفاق ستوكهولم قبل خمسة أشهر، اعتمد المجلس قرارا يؤيده، وقرر أن ينشر في اليمن بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وأصدر عددا من البيانات الصحفية التي تحث على هذا التنفيذ. لقد قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بزيارة مؤخرا إلى بلدان المنطقة وأقامت حواراً مجدياً مع الأطراف المعنية.

ويجب على المجلس أن يظل موحّداً، وأن يضغط من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ويحترم مواقف البلد المعني والبلدان الأخرى في المنطقة، ويقدم الدعم السياسي اللازم لإقامة الحوار فيما بين اليمنيين ويضطلع بدور بناء في ذلك الحوار.

وقد أدى تصعيد النزاع في بعض أنحاء اليمن إلى تشريد المدنيين. ومما يزيد الطين بلة تفشي وباء الكوليرا، وخطر المجاعة والحالة الاقتصادية الصعبة، التي جعلت شعب اليمن يعاني بؤساً شديداً. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة المزرية في اليمن. ولا بد للمجتمع الدولي أن يكثف ما يقدمه من مساعدة إنسانية إلى اليمن، ولا بد من صرف ما تم التعهد به من معونة من أجل توفير الدعم اللازم في الميدان، المالي والعيني على حد سواء، بما في ذلك الأغذية والأدوية. كما يجب أن يولي الاحتياجات الإنسانية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال اهتماماً خاصاً.

لا تزال الصين تقدم المعونة الغذائية إلى اليمن. فمنذ منتصف آذار/مارس من هذا العام، قامت الصين بشحن ١ ٢٠٠ طن من الأرز إلى اليمن. وهناك شحنة أخرى قدرها ١ ٢٠٠ طن من الأرز ستصل إلى عدن بحلول نهاية أيار/مايو.

وأخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد مجددا على أن الصين مستعدة لمواصلة تقديم دعمها، إلى جانب سائر المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة اليمنية والاستمرار في مساعدة الشعب اليمني قدر استطاعتها.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يهنئ المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن عملية السلام، والحالة الإنسانية ومصير الأطفال في اليمن. كما نشكر السفير غوستافو ميثا – كوادرا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطته الإعلامية العالية الجودة بشأن بعثة فريق الخبراء التي قادها في آذار/مارس ٢٠١٩ إلى عمّان، والرياض وطهران ومسقط.

وفيما يتعلق بعملية السلام، يرى وفد بلدي أن القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي يؤيد اتفاق ستوكهولم؛ والقرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة؛ والقرار ٢٤٥٦ (٢٠١٩)، الذي يجدد نظام الجزاءات ويمدد ولاية فريق الخبراء، تبقى الأدوات الرئيسية التي تتيح عملية خروج دائمة من الأزمة في اليمن. وترحب كوت ديفوار مرة أخرى باعتماد هذه القرارات الهامة، وترحب بانسحاب المتمردين الحوثيين انسحاباً أولياً من موانئ الحديدة، والصليف ورأس عيسى، وفقا للمرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ستوكهولم. ويمكن أن يعزى التنفيذ الفعلي لهذه المرحلة إلى عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي أجرت مناقشات بناءة مع الأطراف المعنية بشأن وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات العسكرية، على أساس متبادل.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلدي يحث مرة أخرى أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها، ويدعوها إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها أن تثير استئناف الأعمال العدائية، مما من شأنه أن يهدد ما تحقق من مكاسب. ونحثها على مواصلة التعاون بحسن نية مع المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

ويود بلدي أن يشدد على ضرورة أن يتخذ المجلس والجهات المعنية الأخرى مزيداً من المبادرات من أجل كفالة أن تنفذ أطراف النزاع الأحكام الأخرى من اتفاقية ستكهولم تنفيذاً كاملاً، لا سيما تلك التي تتعلق بتبادل ١٥ ٠٠٠ أسير ومذكرة التفاهم بشأن مدينة تعز لفتح الممرات الإنسانية.

وما زالت كوت ديفوار تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية التي يتضرر منها قرابة ٢٢ مليون شخص، يعاني ١٤ مليونا منهم من انعدام الأمن الغذائي الحاد وهم عرضة لخطر عودة الأمراض المتوطنة. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء استخدام الأطفال الجنود في النزاع اليمني، وهو ما يَسّره، وفقاً للأمم المتحدة، تغيّب مليونيْ طفل عن المدارس من أصل ٧ ملايين ممّن هم في سنّ الالتحاق بها. ويعزي ارتفاع مستوى التغيب عن المدارس في المقام الأول، وفقا للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، إلى تدمير المدارس أثناء الاشتباكات، في انتهاك للقانون الدولي، وكذلك إلى عدم دفع مرتبات المدرسين بصورة متكررة.

يدعو بلدي إلى امتثال جميع أطراف النزاع للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل التي تحظر، في جملة أمور، استخدام القاصرين في النزاعات المسلحة. ويشيد وفد بلدي باليونيسيف في هذا الصدد لدعمها الكبير والمستمر للتعليم في اليمن، ويشجعها على مواصلة برنامجها لمساعدة أعضاء هيئة

التدريس لا سيما عن طريق دفع متأخرات الرواتب. ونرحب أيضًا بتمكن بعثة برنامج الغذاء العالمي أخيرًا من الوصول إلى مستودعات مطاحن البحر الأحمر، حيث تم تخزين حوالي ٥١٠٠٠ طن من الحبوب المخصصة للسكان اليمنيين لعدة أشهر. وبغية تعزيز هذا الزخم، يحث بلدي المتحاربين على التقيد التام بوقف إطلاق النار، وهو شرط أساسي لإيصال المعونة الغذائية والمستلزمات الأساسية بشكل آمن ودون عوائق للسكان الذين دمرت سنوات الحرب العديدة حياتهم.

وتعرب كوت ديفوار عن تقديرها للعمل المتميز الذي قامت به مؤخرًا لجنة القرار ٢١٤٠، بالتنسيق مع فريق الخبراء المعني باليمن، لمساعدة أطراف النزاع اليمني على الوفاء بالتزاماتها، وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ومؤتمر الحوار الوطني الشامل. ويؤكد بلدي مجددا دعمه الكامل لعمل اللجنة ويحثها على تعزيز تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري وبلدان المنطقة من أجل تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

ويسر وفد بلدي أيضا أن الزيارة التي قام بها رئيس لجنة القرار ٢١٤٠ إلى شبه الجزيرة العربية قد مكنت من زيادة الوعي لدى الأفراد والكيانات بنطاق تدابير الجزاءات المتعلقة باليمن، وجمع معلومات مباشرة عن تنفيذها.

في الختام، يؤكد بلدي من جديد دعمه للسيد غريفيث في جهوده الدؤوبة لإيجاد حل سياسي للنزاع اليمني، وكذلك السيد لوكوك لالتزامه بتعبئة جميع الموارد اللازمة لمعالجة الأزمة الإنسانية في اليمن. كما يغتنم بلدي هذه الفرصة للإشادة بأفرقة المراقبة التابعة للجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بقيادة الفريق مايكل لوليسغارد، على تصميمهم على إعطاء زخم حقيقي للتوصل إلى حل نهائي ودائم للأزمة في اليمن.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إننا نرحب ببدء إعادة انتشار قوات الحوثيين من موانئ الحديدة والسليف ورأس عيسى، وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الانسحاب، وحل نقاط الخلاف المتبقية. ومن الضروري الآن أن يتم تعزيز بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بالمزيد من المراقبين وأن تكون آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش قادرة على إنشاء مقر لها في الميناء. ولا نزال ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم بشكل كامل.

ونرحب بالمناقشات الجديدة التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع بين الحكومة الرسمية والحوثيين بشأن إعادة توزيع العائدات من موانئ الحديدة الثلاثة، تمشياً مع أحكام اتفاقية ستكهولم. وعلى الرغم من أننا نشهد فقط بداية تنفيذ اتفاق الحديدة، تعتقد بلجيكا أن المبعوث الخاص يجب أن يواصل إعداد الخطوات التالية في العملية السياسية. ويعد اتفاق الحديدة مهما بشكل خاص للحالة الإنسانية، لكن جوهر النزاع يتطلب التوصل إلى حل سياسي مستدام وشامل.

وتستمر أعمال العنف في بقية أنحاء البلد، وتزيد من حدة انعدام الثقة بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر هذا العنف سلبًا على الوصول إلى المساعدات الإنسانية. لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس.

ولا تزال الجهود المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية الكارثية المستمرة ضرورية، كما سمعنا هذا الصباح من السيد لوكوك والسيدة فور. وأود أن أهنئ الوكالات الإنسانية على العمل الرائع الذي تقوم به رغم الصعوبات.

ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بتسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية واحترام القانون الإنساني الدولي. وتوضح الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرة التنفيذية لليونيسف فور أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاع. وبصفتنا رئيسًا لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، فإننا ننتظر بفارغ الصبر التقرير عن اليمن وسنيسر التفاوض بشأن الاستنتاجات على أساس التقرير. وندعو المبعوث الخاص غريفيث إلى ضمان أن تكون تدابير حماية الأطفال في صلب أي عملية سلام.

وبالمثل، نود أن نحث جميع أطراف النزاع المسلح على احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتعاون الكامل مع فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، وإتاحة كل ما يلزم من حرية الوصول، من أجل إتاحة إجراء التحقيقات الفعالة والمستقلة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مجمل مقدمي الإحاطات الإعلامية، المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمديرة التنفيذية لليونيسف هنرييتا فور، والسفير غوستافو ميثا – كوادرا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص غريفيث، والفريق لوليسغارد ووكيل الأمين العام لوكوك، وأن أعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب لجميع موظفي الأمم المتحدة في اليمن.

أود أولاً أن أتطرق إلى الحالة في الحديدة. نرحب بإعادة الانتشار الأولية من موانئ الحديدة والسليف ورأس عيسى التي تشكل الخطوة الأولى نحو تنفيذ اتفاقية الحديدة. ونحن نشجع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة لبناء الثقة وضمان التنفيذ السريع لجميع مراحل إعادة النشر المتفق عليها. ويجب على الأطراف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق ستكهولم بدون المزيد من التأخير، بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ونتوقع منها تمكين البعثة من أداء مهامها، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) بدون عوائق، وضمان حرية تنقلها في الحديدة. ونرحب أيضًا بافتتاح الطريق المؤدي إلى مطاحن البحر الأحمر، وهو أمر حاسم للجهود الإنسانية.

ونشيد بحقيقة أنه منذ توقيع اتفاق ستوكهولم، تراجعت مستويات العنف في محافظة الحديدة. ومع ذلك، نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في مختلف محافظات اليمن، مما تسبب في نزوح جماعي، ووقوع عدد كبير من الإصابات بين المدنيين، ووضع عقبات كبيرة تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف أولاً وقبل كل شيء ضمان حماية المدنيين، بمن في ذلك الفئات الأكثر ضعفًا، مثل الأطفال والمعوقين، ويجب أن تمتثل امتثالًا تامًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب التحقيق في جميع الانتهاكات ويجب محاسبة المسؤولين عنها. وندين بشدة الهجمات التي نفذها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية.

وتشعر بولندا بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة التي وصفناها للتو، والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة جراء عودة ظهور وباء الكوليرا وانتشار الدفتريا. ونشعر بالانزعاج بشكل خاص لأن الأطفال دون سن ١٥ عامًا يمثلون ما يقرب من نصف جميع حالات الكوليرا الجديدة وأن حوالي ربع الحالات المبلغ عنها تشمل أطفالًا دون سن الخامسة.

ولذلك، تكتسي الاستجابة الإنسانية في اليمن أهمية حيوية لبقاء الملايين من المواطنين اليمنيين. ويجب على الأطراف أن تسمح فورا بتدفق الواردات الإنسانية والتجارية، بما في ذلك شحنات الوقود، إلى البلد وأن تيسر ذلك. ونحثها على رفع جميع القيود البيروقراطية، وكفالة إصدار تأشيرات الدخول من

دون تأخير وتسريع التخليص الجمركي والتمكين من سرعة حركة قوافل المساعدة الإنسانية بلا عوائق. إن أي شكل من أشكال منع إيصال المساعدة الإنسانية أو تحويل مسار الموارد أو التدخل في العمليات الإنسانية هو أمر غير مقبول. ونود كذلك أن نؤكد ضرورة أن تكون المساعدة الإنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية وأن تكفل مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الاستجابة الإنسانية.

وتبين التطورات على أرض الواقع مدى ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع في اليمن واستعادة الاستقرار في جميع المحافظات. ويشكل استئناف المشاورات بمشاركة جميع شرائح المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء والشباب، السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة والتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

ونعيد التأكيد على أهمية التنفيذ السريع والكامل لاتفاق ستوكهولم، الذي يرمي إلى بناء الثقة وتمهيد الطريق لبدء عملية سياسية شاملة. ويجب الآن أن يلي التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الحديدة انخراطُ الأطراف في حوار سياسي. ونؤيد بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع، وندعو الأطراف إلى المشاركة في المحادثات المقبلة بحسن نية ومن دون شروط مسبقة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على الصورة النيرة جدا التي رسموها لنا. وأعرب عن امتناني لمارتن غريفيث ولمارك لوكوك ولهنرييتا فور، وبطبيعة الحال، لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد مارتن غريفيث والفريق لوليسغارد على جهودهما التي لا تكل على الجبهة السياسية، ولجميع الجهات الفاعلة الإنسانية العديدة. ونحن نعلم مدى صعوبة مهمتهم، ولكن كذلك مدى أهميتها، ونزجي إليهم الشكر على ذلك.

أود التركيز على ثلاث مسائل هامة. أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن دعمنا للخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وأن أؤكد مرة أخرى على دعمنا للمبعوث الخاص ولبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. إن بدء إعادة انتشار قوات الحوثيين من طرف واحد من الموانئ الثلاثة، الحديدة ورأس عيسى والصليف، كما تحققت من ذلك البعثة، يشكل أول خطوة إيجابية على الطريق المؤدي إلى إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم. ونرى من الضروري أن نغتنم تلك الفرصة وأن تواصل الأطراف عمليا إعادة الانتشار على نطاق أوسع في الحديدة بطريقة شفافة وعلى نحو مطرد.

فالحديدة هي مجرد جزء من اللغز الأكبر الذي نواجهه، ولكنها جزء مهم للغاية. وما زلنا نأمل، بطبيعة الحال، أن يكون النجاح في الحديدة تدبيرا لبناء الثقة، من شأنه أن يكون بمثابة مخطط للعديد من مناطق النزاع الأخرى في اليمن. ولذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يعرض استئناف العملية السياسية للخطر. ومن ثم، يساورنا بالغ القلق إزاء الهجمات المؤسفة وغير المقبولة على المملكة العربية السعودية باستخدام طائرات مسيرة من دون طيار.

ونرى أيضا ضرورة الانتهاء من المفاوضات المعلقة، بما في ذلك بشأن الأحكام الاقتصادية الواردة في اتفاق الحديدة، والسماح بالتنفيذ الكامل للمرحلتين الأولى والثانية من الاتفاق. وندعم المبعوث الخاص والفريق لوليسغارد دعما كاملا في ذلك الصدد أيضا.

وبما أن الرصد بدأ، فقد بات توفير الموارد والموظفين لبعثة الأمم المتحدة وإمكانية وصولها للوفاء بمهمتها أهم من أي وقت مضى. وتدعم ألمانيا البعثة بالموظفين وتشجع الآخرين بقوة على النظر كذلك في تقديم دعم ملموس لتلك البعثة الهامة. وندعو الأطراف إلى إتاحة إمكانية الوصول الكامل للبعثة ودعمها، ولا سيما من خلال إصدار تأشيرات الدخول من دون تأخير.

وبمجرد اكتمال إعادة الانتشار، من المهم للغاية تحسين المرافق المرفئية، إذ أن ميناء الحديدة هو شريان الحياة لشمال اليمن. وتقف ألمانيا على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم تحتاج إليه الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ونقطتي الثانية – وهنا يمكن أن أوجز – هي التشديد على ضرورة العودة إلى العملية السياسية في اليمن، كما قال ذلك المبعوث الخاص وآخرون بقوة. ونحن على أهبة الاستعداد لدعم ذلك. ومن البديهي أن يكون تنفيذ اتفاق ستوكهولم ذا أولوية قصوى، ولكن يجب ألا نغفل عن الحالة العامة في المنطقة وفي اليمن. وقد تطرق المبعوث الخاص إلى ذلك في إحاطته اليوم، ونشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخرى الجارية. فالعنف مشتعل في جميع أنحاء البلد، باستثناء الحديدة، وسمعنا عن النزاعات القائمة البالغ عددها ٣٠ أو نحو ذلك، حسبما أشار المبعوث الخاص. وعلى الرغم من الطريق الطويل والصعب، يجب استئناف العملية السياسية من أجل تمهيد السبيل أمام حل سياسي جامع وشامل. وألمانيا على استعداد لدعم ذلك ونعيد تأكيد استعدادنا لاستضافة الجولة المقبلة من المحادثات، في حال عقدها.

ثالثا وأخيرا، أود أن أقول كلمة بشأن الحالة الإنسانية. فقد رُسمت صورة قاتمة جدا، وهي مقلقة للغاية. وللأسف، هذه ليست المرة الأولى. ونحيط علما ببعض التطورات الإيجابية المشار إليها، ولكن، بطبيعة الحال، لا بد من النظر إلى هذه التطورات في السياق الأوسع للحالة التي ما زالت مثيرة للقلق ومخيفة جدا. فلا تزال الحالة الإنسانية كارثية. ولهذا السبب، يجب أن تظل على قائمة أولويات المجلس. وأعتقد أن من المهم جدا أن نُذكر الأطراف بالتزاماتها – كما ذُكر في الإحاطات – بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا، أي النساء والأطفال، وباحترام الهياكل الأساسية المدنية، ولا سيما المستشفيات.

وكذلك ندعو الأطراف إلى دفع المبالغ التي تعهدت بها في جنيف من دون مزيد من التأخير لتجنب ما يسمى انقطاع خطوط الإمداد لبرامج الأمم المتحدة الرئيسية. ونشجع، بقوة، دفع تلك المبالغ من خلال خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.

إن سكان اليمن بحاجة إلى استجابة قوية ومنسقة، تتسق مع المبادئ الإنسانية. وندعو جميع الأطراف، في ذلك الصدد، إلى الامتناع عن تسييس المعونة الإنسانية أو تحويل مسار المعونة لأغراض أخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن وأعضائه والمجتمع الدولي أن يكثفوا العمل لدعم إمكانية وصول منظمات المساعدات الإنسانية وإيصال المساعدة الإنسانية من دون عوائق. وأعتقد أنه يتعين علينا التفكير على نحو خلاق بقدر أكبر في اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك وفي كيفية تحقيق تحسينات حقيقية ودائمة في ذلك السياق.

ختاما، أود كذلك أن أشدد على الزيادة المثيرة للقلق في حالات الإصابة بالكوليرا منذ بداية هذا العام، وهو ما أشارت إليه السيدة فور أيضا. ويجب إيلاء الأولوية لتوفير تمويل للتدخلات المتعلقة بالتأهب لمكافحة الكوليرا.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، يعرب وفد بلدي عن امتنانه على الإحاطات القيمة التي قدمها كل من السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف؛ والسفير غوستافو ميسا – كوادرا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). فعروضهم المتكاملة تعطينا لمحة عامة عن الظروف الحالية للنزاع.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية الأحداث في اليمن عن كثب، شأننا في ذلك شأن أعضاء المجلس الآخرين. ويساور

بلدي على الدوام قلق بالغ إزاء المعاناة المتواصلة للملايين جراء الحرب المحتدمة في البلد منذ آذار/مارس ٢٠١٥.

وعندما أبلغنا السيد غريفيث في الشهر الماضي (انظر S/PV.8512) بقبول الحكومة وقوات المعارضة الحوثية أخيرا المرحلة الأولى من اتفاق ستوكهولم – المتعلق بانسحاب القوات من مدينة الحديدة وموانئها، وكذلك من الصليف ورأس عيسى – فقد كان من الصعب الاعتقاد بأنه يمكن أن يتم الانسحاب في القريب العاجل. ومع ذلك، كنا أكثر حرصا على متابعة حدوث ذلك. وفي الواقع، وكما أكد السيد غريفيث من قبل وكرر ذلك اليوم، فقد تمكنت أفرقة الأمم المتحدة من القيام بدوريات الرصد في اليوم الأول لانسحاب قوات الحوثيين من تلك المناطق التي أصبح حفظ الأمن فيها من مسؤولية خفر السواحل.

ويرحب وفد غينيا الاستوائية بتنفيذ المرحلة الأولى في ما يتعلق بمفهوم الانتشار على نطاق أوسع في الحديدة، تمشيا مع اتفاق ستوكهولم. وندعو حكومة اليمن إلى الاستجابة لهذا الإجراء من جانب الحوثيين عن طريق الوفاء بالتزامها في إطار المرحلة الأولى، عندما تطلب منها الأمم المتحدة ذلك. وبالمثل، فإننا نناشد الطرفين لأن يواصلا تعاونهما في الخطوات التالية بغية إحراز تقدم في الجوانب المتبقية من اتفاق ستوكهولم.

وفيما يتعلق بالمسألة الإنسانية، فإننا نشعر بالقلق إزاء الحالة الصعبة التي يواجهها ملايين الأشخاص الذين يفتقرون إلى الغذاء والحصول على مياه الشرب والرعاية الطبية الضرورية، والأطفال المعرضين لخطر الكوليرا وغيرها من الأمراض. وبالمثل، نشعر بالأسف للصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية التي لا يمكنها الوصول إلى جميع الأشخاص المحتاجين. ويحدونا الأمل في أن توفر حكومة اليمن والزعماء الحوثيين التغطية اللازمة لهؤلاء الموظفين وللخدمات الإنسانية التي يقدمونها.

ويمكن الحصول على الإحصاءات غير المشجعة التي تلقيناها في بداية الشهر في التقرير أعده بتكليف من الأمم المتحدة أستاذ بجامعة دنفر، وهو خبير في كلية جوزيف كوربيل للدراسات الدولية التابعة للجامعة. ويفيد التقرير بأن حوالي ٢٣٣ ٠٠٠ شخص سيفقدون أرواحهم في النزاع في اليمن بحلول نهاية السنة، وأن ١٤٠ ٠٠٠ منهم سيكون من الأطفال دون سن الخامسة. ومن وجهة نظرنا، فإن ذلك يبين ارتفاع مستوى الجريمة التي يتعرض لها المدنيون في اليمن. وتوضح الإحاطة التي قدمتها السيدة فور اليوم الحالة المأساوية في الميدان. ويدين وفد بلدي بشدة جميع الأفعال التي من شأنها أن تؤدي إلى إطالة أمد ذلك الوضع الكارثي.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يشيد برئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على تنظيم الزيارة الهامة التي قام بها إلى بلدان المنطقة من أجل الحصول على معلومات مباشرة عن حالة تنفيذ الجزاءات. ونرى أن ذلك يدل على الالتزام والرغبة في الاستفادة من المعلومات الدقيقة من أجل تجنب اتخاذ القرارات التي لا تعكس واقع النزاعات التي نتصدى لها.

وأخيرا، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث واللواء لوليسغارد، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، والوكالات الإنسانية والمساهمين الدوليين. ونحث الجميع على مواصلة تقديم الدعم لشعب اليمن في هذا الوقت العصيب.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم على إحاطاتهم. ونتقدم بالشكر بداية، إلى السيد غريفيث على قيادته في هذه المرحلة الحساسة جدا من تنفيذ اتفاق ستوكهولم. ونشكر، باسم السيد لوكوك، جميع أعضاء وكالته وشركاءه الميدانيين في المجال الإنساني الذين يبذلون قصارى الجهود لتلبية احتياجات أشد

الفئات ضعفا في اليمن. ونشكر أيضا سفير بيرو على إحاطته الممتازة.

ونرحب بإعادة نشر حركة أنصار الله خلال عطلة نهاية الأسبوع من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، وقد تحققت منه الأمم المتحدة بالأمس. وندرك أن ذلك يعدُّ تطورا إيجابيا في تنفيذ المرحلة الأولى من هذا الاتفاق. وفي ذلك الصدد، فقد وضع الاجتماع الذي عقد في عمان الأساس لإدارة الميناء في المستقبل. ولذلك فنحن مقتنعون بإمكانية تشغيل ميناء الحديدة بوصفه شريان الحياة للجزء الشمالي من اليمن، وأن يتم ذلك بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو أطراف النزاع إلى المشاركة بشكل بناء وبحسن نية لأجل الاتفاق على طرائق تنفيذ الاتفاقات لصالح شعب اليمن بوجه عام، كي يتسنى وضع الأساس لحوار سياسي جديد من شأنه أن يؤدي إلى وقف الأعمال العدائية نهائيا. وتمشيا مع روح اتفاق الحديدة، يجب على الأطراف أن تيسر حرية تنقّل المدنيين والبضائع من وإلى مدينة الحديدة وموانئها، وكذلك مينائي الصليف ورأس عيسى وإيصال المساعدات الإنسانية عبر هذه الموانئ. وبالإضافة إلى ذلك، ألمح السيد لوكوك في الإحاطة التي قدمها إلى الجانب الأكثر مدعاة للقلق من النزاع: الحالة الإنسانية الرهيبة التي ما تزال تؤثر سلبا على ملايين الأشخاص بعد سنوات عديدة من الحرب والتدهور الاقتصادي والمؤسسي. ويجب أن يكون هذا بمثابة نقطة مرجعية رئيسية نسترشد بها في جميع أعمالنا.

وبالنظر إلى كثرة تعدد الاحتياجات الإنسانية التي تتراوح بين الحماية وتوفير الأمن الغذائي، فإننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد عدد حالات الإصابة بالكوليرا في البلد التي أودت بحياة المئات من الأطفال. ونشيد بعمل المنظمات ذات الصلة في الميدان ونأمل أن تتمكن من السيطرة على تفشيها الحالي. وعليه، يجب أن يواصل المجتمع الدولي الضغط على جميع أطراف النزاع لكي تسمح بوصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة آمنة ودون عوائق. وإلى جانب هذه الجهود، ينبغي توفير الموارد المالية المتعهد بها لضمان الامتثال لمعايير خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن على وجه الاستعجال وبطريقة مرنة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها لضمان استجابة شاملة تهدف إلى ضمان إنقاذ حياة الملايين من البشر دون مزيد من التأخير.

ويتمثل الهدف النهائي لجميع الجهود الدبلوماسية المبذولة في سياق النزاع في التوصل إلى حل للمشكلة وتعزيز الوقف الدائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وإذ ندرك تركيز كل الاهتمام على تنفيذ اتفاق الحديدة، فمن المهم أيضا ألا نغفل عن الأجزاء الأخرى من البلد التي لم يتم فيها التخفيف بعد من آثار الحرب عن المتضررين منها.

ونود في ذلك السياق، أن نلفت انتباه المجلس إلى محنة أولئك الذين شردوا داخليا بسبب الحرب – كثير منهم من النساء والأطفال الذين يتوقون للعودة إلى ديارهم – وإلى العمل الاستثنائي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة إلى جميع اليمنيين المحتاجين. وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من بين اللمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ولذلك فإننا نشعر بالقلق بسبب الهجمات التي وقعت في جميع أنحاء البلد. ونرى أن المدنيين لا يزالون يحرمون من الحماية التي يستحقونها. وهم يدفعون مرة أخرى ثمناً باهظاً للنزاع في اليمن. ونحثّ الأطراف والدول التي تدعمها على أن تفعل المزيد لحماية المدنيين أثناء التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها.

ونود أن نشكر اليونيسيف على ما تقوم به من عمل في اليمن وعلى ما توافينا به من معلومات عن حالة الأطفال في البلد. وكما أشارت المديرة التنفيذية، ما برح أثر النزاع على الأطفال في اليمن مدمراً. ولا يزال الأطفال اليمنيون يدفعون

أغلى ثمن للنزاع ويتعرضون لانتهاكات مستمرة. يشكّل الأطفال ٤٠ في المائة من الضحايا المباشرين للهجمات، ولكنهم يموتون أيضاً من أمراض يمكن الوقاية منها، كالكوليرا أو المجاعة. وأفيد أن الملايين من الأطفال يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة. والعنصر الذي يقوّض الوضع هو بقاء مليوني طفل خارج المدرسة وترك أكثر من ٢ ٠٠٠ مدرسة بلا شروط تؤهلها للعمل بسبب هذه الهجمات.

هذا يرسم صورة مقلقة جداً ينبغي أن تدفع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال في اليمن، في حين لا ننسى أيضاً الحاجة إلى كفالة الإفراج عن الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع والأشخاص المحرومين من حريتهم لأنهم جزء من تلك المجموعات. ويحدونا الأمل في أن توفّر مذكرة التفاهم التي وقعت في الشهر الماضي بين الممثل الخاص والتحالف، إلى جانب تأييد حكومة اليمن لخارطة الطريق لإعادة تنشيط خطة العمل لعام ٢٠١٤ وإعلان المدارس الآمنة، أكثر من مجرد أمل للأطفال في اليمن وأسرهم.

وأخيراً، بعد توقيع الاتفاق، يقف المجلس صفاً واحداً في مواجهة الحالة التي يعاني منها شعب اليمن، إذ يعلم أن وإنهاء هذه الآفة لن يكون إلا عن طريق الإرادة السياسية الواضحة للأطراف. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا، بما في ذلك الاستفادة من التقدم الهش المحرز في ستوكهولم، لإنهاء النزاع والمساعدة على انتشال شعب تعرض لمحنة شديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الشاملة وعلى العمل الذي قاموا به حتى الآن، رغم الظروف الصعبة. لقد أبلغت الإحاطاتُ الإعلامية عن تطورات إيجابية، كان يُفترض أن يسمع مجلس الأمن ببعضها ويتوقعه قبل عدة أشهر، ونقلت الأخبار عن استمرار الحالة الإنسانية القاتمة على حدّ سواء.

ونودّ التشديد على ثلاث نقاط. وقبل ذلك، أودّ أن أشيد برئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على ما قام به من عمل، فضلاً عن الزيارة التي قام بها.

أولاً، فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الحُديدة، تحيط إندونيسيا علماً بإعادة انتشار قوات الحوثيين من ثلاثة موانئ، فضلاً عن تقرير من المبعوث الخاص بشأن الاجتماع الذي عُقد في عمّان لمناقشة الإيرادات من هذه الموانئ. ينبغي أن تستمر هذه العملية مع عمليات إزالة الألغام في الموانئ وإزالة الأسلحة الثقيلة، تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، بغية ضمان تنفيذ صحيح ويمكن التحقق منه وحقيقي ودقيق للاتفاق.

ومن المأمول أن يعقب هذه الخطوة التي تأخرت طويلاً خطوات أخرى في القريب العاجل ضرورية لإزالة أي مظاهر عسكرية من المدينة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق الحديدة، فإننا نتوقع أيضاً أن الإيرادات المتأتية من الموانئ الثلاثة ستسوّى وتوجّه إلى البنك المركزي اليمني من خلال فرعه في الحديدة. إننا بحاجة إلى إحياء الاقتصاد لدعم الجهود الإنسانية. ونتوقع إنشاء الممرات الإنسانية.

ثانياً، تؤيد إندونيسيا مواصلة المشاورات بين حكومة اليمن والحوثيين لبلوغ الهدف الأكبر المتمثل في التوصل إلى تسوية سياسية وحل النزاع. ونؤيد عمل المبعوث الخاص، فضلاً عن الفريق لوليسغارد. إن التواصل الدائم بين الأطراف، في رأينا، استثمار في التسوية السلمية للنزاع الذي طال أمده في اليمن. ونشاطر السيد غريفيث الرأي بشأن مشاركة المرأة في عملية السلام وفي التوصل إلى حل شامل.

يدعو اتفاق ستوكهولم جميع الأطراف إلى أن تلتزم التزاماً تاماً بمواصلة المشاورات بلا شروط؛ وتلك نقطة هامة. وتودّ إندونيسيا أن تكرر مرة أخرى دعوتها إلى الأطراف للإفراج عن جميع المحتجزين أو تبادلهم. وينبغي أيضاً إحراز بعض التقدم في مدينة تعز، حيث أن الحالة هناك لم تتحسن. وتدعو إندونيسيا أيضاً جميع الأطراف إلى ضبط النفس عن القيام بأعمال استفزازية، مثل الهجمات بالطائرات الموجّهة عن بعد، يمكن لها أن تزيد من تصعيد التوترات وعرقلة الجهود الهشّة التي تضطلع بها حالياً الأمم المتحدة. فالعمل العسكري ليس هو الحل.

ثالثاً، لا تزال إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء الصورة الإنسانية القاتمة باستمرار اليمن. وليست المجاعة وحدها مستمرة، بل يواجه الشعب أيضاً تفشي وباء الكوليرا، كما وصفت السيدة فور. وأعتقد أن الصورة التي رسمتها في المجلس قاتمة جداً؛ ويجب على المجلس أن يفعل شيئاً في هذا الصدد. فهناك العديد من حالات الإصابة بالكوليرا. فكما أشارت إلى ذلك السيدة فور، لقي ١٥٣ طفلاً حتفهم منذ كانون الثاني/يناير، وفي أسبوع واحد فقط كان هناك ١٣ من الوفيات المرتبطة بها، من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٥ أيار/مايو. إنه إنذار مفجع لنا جميعاً بأن الحالة الإنسانية في اليمن تصل إلى الحضيض. وينبغي معالجة ذلك على الفور. وينبغي لنا جميعاً أن نستجيب إلى نداء المديرة التنفيذية لليونيسف لنكون متحدين لمساعدة أطفال اليمن.

تؤيد إندونيسيا عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الجهات الفاعلة لعلاج الكوليرا ووقف تفشيها. وينبغي أن تتعاون جميع الأطراف في اليمن لتسهيل الجهود التي تبذلها. ونؤيد أيضاً عمل برنامج الأغذية العالمي في تقديم المساعدة.

وقد أحطنا علماً أيضاً بالنقطة التي أثارها السيد لوكوك وكيل الأمين العام بأن الدعم الإنساني بدأ يصل إلى المحتاجين، ولكن الحالة لا تزال متردّية. وينبغي أن نواصل الحفاظ على الزخم الذي تحقق وضمان إيصال أقوى للمساعدات الإنسانية في الميدان. وعلاوة على ذلك، استمعنا إلى وكيل الأمين العام يشدّد على الحاجة إلى التمويل، وهو أمر هام للغاية.

ومرة أخرى، تؤكد إندونيسيا مجدداً على أهمية الوحدة داخل مجلس الأمن لاتخاذ تدابير للتخفيف من معاناة الشعب اليمني ودعم أي عمل من شأنه النهوض بعملية السلام. ويجب ألا ننسى أبداً أن مهمتنا هي إنقاذ شعب اليمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على ترؤسكم أعمال هذا المجلس للشهر الحالي، متمنياً لكم ولوفدكم الشقيق كل التوفيق والنجاح. ونتوجه بالشكر أيضاً للسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ وإلى السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وإلى السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف؛ وكذلك مندوب بيرو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على إحاطاتهم الإعلامية.

انقضت خمسة أشهر منذ التوصل إلى اتفاق ستوكهولم بين الحكومة اليمنية والميليشيات الحوثية. وكان شعبنا اليمني الصابر يأمل أن تكون هذه الخطوة بداية لنهاية المأساة التي حلّت بهذا الشعب العظيم بسبب انقلاب المليشيات الحوثية، وتدميرها لمقدراته ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن من المؤسف أن الميلشيات الحوثية استغلت هذه الاتفاقات وكل خطوة نحو تحقيق السلام والحل السياسي لاستثمار الوقت وإعادة التموضع وإرسال المزيد من التعزيزات العسكرية، وارتكاب الجرائم والانتهاكات بحق أبناء الشعب اليمني في مناطق سيطرة تلك الميلشيات، في خرق واضح وصريح لكل القيم والأعراف

الإنسانية ولقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقامت تلك الميليشيات بفتح جبهات حرب جديدة والزج بأتباعها إلى محارقها العبثية وحربها الهمجية ضد أبناء الشعب اليمني، دون أن تدرك جيدا أن الأوهام التي تستميت تلك الميليشيات المتمردة في صناعتها ستنفجر في أوجه من يعتقدون أنهم قادرون – وبدعم إيراني – على كسر إرادة الشعب اليمني الرافض للأجندات الدخيلة على ثقافته وهويته العربية الأصيلة.

إن الحكومة اليمنية، وهي ترحب بجهود السيد الأمين العام للأمم المتحدة، تذكر بأن اتفاق ستوكهولم أتى كخطوة لبناء الثقة اللازمة للتحرك نحو الحل الشامل للأزمة اليمنية. ولذلك، فإن فشل الحوثيين في العمل مع المجتمع الدولي والحكومة اليمنية لتأسيس الثقة اللازمة ستجعل من غير الممكن الوثوق بهم كأصحاب قرار تحركهم أصابع إيران الإرهابية.

إن الحكومة اليمنية، وهي تشير إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩) اللذين أنشآ آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، فإنها تؤكد على حقها في التحقق من أي خطوات يتم تنفيذها كجزء من اتفاق ستوكهولم، والتدقيق في كشوفات قوات خفر السواحل التي تستلم الموانئ بعد انسحاب الحوثيين منها، وذلك قبل الشروع في أي حديث حول أي خطوات تالية. وتؤكد مجددا على حقها في مراقبة الانسحابات وفق قرارات مجلس الأمن وعبر لجنة تنسيق إعادة الانتشار، ولا يكفي أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم ملخص لما يجري. وتشدد على أن عملية انسحاب الميليشيات الحوثية من الموانئ – إن تمت – دون إشراف لجنة تنسيق إعادة الانتشار ورقابتها وموافقتها، بأطرافها الثلاثة، ستشكل مخالفة لما تم التوافق عليه خلال الأشهر الماضية، وهدما لجهود المجتمع الدولي، بما يقدم خدمة مجانية للميليشيات الحوثية لإعادة تكرار مسرحية الانسحاب الأحادية التي تم تنفيذها من قبل تلك الميليشيات سابقا في ميناء الحديدة بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

إن الحكومة اليمنية تؤكد موقفها الواضح المتمسك بالقرارات ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، ونص اتفاق ستوكهولم وروحه، ولا تقبل بأي إجراء لا يخضع لمعايير الرقابة التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ولا يلتزم بمفهوم العمليات. وتؤكد مجددا استعدادها للعمل الجاد لتنفيذ بنود اتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته حول الحديدة، وتفاهمات تعز، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمختطفين والمختفين قسريا والواقعين تحت الإقامة الجبرية.

إن تهرب الميليشيات الحوثية من تنفيذ اتفاق المرحلة الأولى الذي تم التوافق عليه فيما يعرف بالمرحلة الأولى من مفهوم العمليات، والذي قدمه الفريق لوليسغارد، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، ووافقت عليه الحكومة اليمنية والميليشيات الحوثية، والذي يحدد آليات إعادة الانتشار ومناطق إعادة الانتشار والمسافات المحددة بالمواقع والخرائط، ويحدد دور لجان الرقابة المشتركة وآليات التحقق وكافة التفاصيل الفنية واللوجستية، والذهاب في طريق أحادى بعيد عن مفهوم العمليات وخارج الاتفاقات هو محاولة من الميليشيات الحوثية لتنفيذ الاتفاق وفق رؤية خاصة لا تحكمها أي مرجعية، وبعيدا عن أي توافقات. وكان على الأمم المتحدة أن تسعى لتنفيذ الاتفاقات، وألا تقبل بهذا الشكل الصريح من المغالطة. وتطالب الحكومة اليمنية بوضوح بالعودة إلى مسار الاتفاق وتنفيذ عمليات إعادة الانتشار وفقا للمفاهيم المتفق عليها.

إن رفض الميليشيات الحوثية المتمردة لفرص السلام، والرغبة في إطالة الحرب وزيادة معاناة الشعب اليمني، إنما يؤكد ما عبرت عنه الحكومة اليمنية مرارا بأن هذه الميليشيات غير جادة في الرضوخ للسلام والانصياع لجهود الأمم المتحدة وجهود هذا المجلس الموقر، وإن قرار تلك الميليشيات المتمردة لم يعد بيدها

بعد أن أصبحت دمية في أيدي ملالي النظام الإيراني الذي يحرك تلك الميليشيات لتنفيذ مشروعه الطائفي، ومصالحه في اليمن والمنطقة، وابتزاز المجتمع الدولي للهروب من العقوبات المفروضة عليه.

لقد سعت الحكومة اليمنية لإيقاف هذه الحرب بشتى الطرق ومختلف الوسائل. وأبدت أقصى درجات المرونة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم بتوجيهات من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية. وقدمت كل الدعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، ووافقت على جميع المقترحات والخطط التي عرضها رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الفريق مايكل لوليسغارد، رغبة منها في السلام ولإنهاء المعاناة الإنسانية لشعبنا اليمني. إلا أن تلك الرغبة من قبل الحكومة تقابل بمزيد من التعنت والمماطلة، مع استمرار تصعيد تلك الميليشيات وتجاوزاتها وعدم انصياعها لمسار السلام، وتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الموقعة واستهلاك الوقت لمواصلة حربها وزيادة معاناة أبناء الشعب اليمني، لأن البيئة التي تقتات منها تلك الميليشيات هي الحرب وعدم الاستقرار.

تعرضت يوم أمس محطتان لضخ النفط في المملكة العربية السعودية الشقيقة لهجوم إرهابي جبان بطائرات مسيرة دون طيار، أقدمت عليه الميليشيات الحوثية المتمردة بدعم وتحريض مباشر من إيران. وتدين الجمهورية اليمنية بأشد العبارات هذا الهجوم الإرهابي. وتؤكد أن خطر تلك الميليشيات يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والأمن والسلم الدوليين، ويعد عملا إرهابيا يهدف لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى في المنطقة.

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة للتخفيف من المعاناة الاقتصادية والإنسانية عن أبناء الشعب اليمني، والمتمثلة في دفع المرتبات لكافة موظفي الخدمة المدنية في كافة محافظات الجمهورية، وآخرها إعلان الحكومة عن صرف ٥٠ بالمائة من مرتبات أكاديمي وموظفي كافة الجامعات الحكومية في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية كخطوة أولى في طريق إنقاذ التعليم ورواده من براثن التدمير الممنهج لتلك الميليشيات لبنية التعليم الأكاديمي، وتوظيفه في نشر التطرف والأفكار الطائفية، رغم تعنت الميليشيات الحوثية ومحاربتها للمؤسسات المالية التي تتعاون مع البنك المركزي في عدن من أجل تحميل الحكومة الشرعية مسؤولية انهيار الوضع الاقتصادي والإنساني، واستمرار لعبتها في تسييس العمل الإنساني لتعزيز إيراداتها المالية وبناء شبكاتها الاقتصادية، من خلال إحداث انهيار في قيمة العملة الوطنية، وإعاقة حركة التجارة ونقل البضائع والأموال، وممارسة الإرهاب والاعتقالات للرقابة على نشاط القطاع الخاص واستخدامه لمصالحها الضيقة وتمويل مجهودها الحربي.

كما عملت تلك الميليشيات على خلق أزمة مشتقات نفطية في مناطق سيطرتها، بهدف تعزيز نشاط السوق السوداء ورفع أسعار المشتقات النفطية رغم تفريغ ٩ ناقلات من المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة منذ النصف الثاني من شهر نيسان/أبريل من هذا العام.

ندعو هذا المجلس الموقر إلى ممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية الانقلابية لتنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين والمحتجزين تعسفيا والمختفين قسريا والموضوعين تحت الإقامة الجبرية، وفقا لمبدأ ”الكل مقابل الكل“، والذي تم الاتفاق عليه قبل مشاورات ستوكهولم، كون هذه القضية إنسانية ولا تخضع للمكاسب والحسابات السياسية، ولما لها من أثر بالغ في التخفيف من معاناة اليمنيين في هذه الأيام المباركة من شهر رمضان، وما سيحدثه من انفراجة لدى آلاف الأسر اليمنية التي تتجرع آلام فراق أبنائها. وهذا ما أكد عليه فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، في الرسالة الأخيرة التي بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

تطالب الحكومة اليمنية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بممارسة ضغوط جادة وقوية تفضي إلى إلغاء القيود والعراقيل التي تفرضها الميليشيات الحوثية أمام المساعدات الغذائية والدوائية، وضمان وصولها إلى الفئات المستفيدة في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الميليشيات، وإنهاء احتجازها ونهبها لتلك المساعدات، واستهدافها للعاملين في مجال الإغاثة، وإجبار المنظمات الدولية على دفع الجمارك على مواد إغاثية معفية من الجمارك والرسوم المالية بحكم القانون. حيث وثقت وزارة حقوق الإنسان منذ التوصل إلى اتفاق ستوكهولم احتجاز ونهب عدد ٤١٥ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية والأدوية والمشتقات النفطية، بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة على مخازن برنامج الغذاء العالمي ومطاحن البحر الأحمر، وآخرها قصف تلك المطاحن من قبل تلك الميليشيات يوم الخميس، الموافق ٩ أيار/مايو، في الوقت الذي يعاني فيه ملايين اليمنيين من نقص حاد في الغذاء.

ويشير التقرير الصادر في ٧ أيار/مايو عن منظمة الصحة العالمية إلى انتشار وباء الكوليرا بصورة كبيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية. وتحذر الحكومة اليمنية من ممارسة تلك الميليشيات لسياساتها القذرة في منع دخول الدواء وعرقلة وصول الشحنات الدوائية وإيصالها إلى الفئات المستهدفة. كما حمّل التقرير الصادر في ٩ أيار/مايو عن منظمة هيومان رايتس ووتش الميليشيات الحوثية المسؤولية عن الانفجار المروع الذي وقع في منطقة سكنية في مدينة سعوان، بصنعاء، في ٧ نيسان/أبريل هذا العام، والذي أودى بحياة ١٥ طالبا وطالبة في المدارس القريبة من موقع الانفجار، وأصاب أكثر من ١٠٠ مواطن، بينهم ٤٥ طفلا.

إن الحكومة اليمنية حريصة كل الحرص على تحقيق السلام المستدام وفقا للمرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ولا يمكن التقدم نحو السلام وإنهاء معاناة الشعب اليمني دون اتخاذ موقف حاسم من قبل مجلس الأمن وممارسة أقصى الضغوط الحقيقية والجادة وإرسال رسائل واضحة وصريحة للميليشيات الحوثية لتنفيذ اتفاق ستوكهولم وتجنب خيار الفشل واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق معرقلي هذا الاتفاق، والذي سيشكل في حال تنفيذه بارقة أمل كإجراء مهم لبناء الثقة والتوصل إلى حل سياسي شامل.

أريد أن أشير إلى أن الحكومة اليمنية وجهت نداء إلى الأمين العام بشأن تدهور الحالة الفنية لخزان النفط العائم في صافر، في ميناء رأس عيسى، والذي يحتوي على ١,١٤ مليون برميل من النفط الخام، والذي قد يتسبب في حدوث كارثة بيئية وإنسانية كبيرة في البحر الأحمر، ومطالبة الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة اليمنية في تقييم حالة الناقلة وإجراء عمليات صيانة من أجل منع تسرب النفط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.